

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9309

الثلاثاء، 25 نيسان/أبريل 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد فيرشنين/السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور السيد بايغاس بينافيديس
	ألبانيا السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة السيدة طنطاوي
	البرازيل السيدة إسبشيت مايا
	سويسرا السيد هاوري
	الصين السيدة وانغ ينغتون
	غابون السيد دومينيني نديغنا
	غانا السيد أوسي - مينساه
	فرنسا السيدة مورغاد
	مالطة السيد دي بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد غيبون
	موزامبيق السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد بوستيل
	اليابان السيد نيشياما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-11637 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

المملكة المغربية رفضها لمثل هذه الممارسات التي لم تزد الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا تعقيدا وتوترا، وتقوض جهود تحقيق التهدئة وإعادة بناء الثقة.

ما فتىَّ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، يحرص على بذل قصارى الجهود السياسية والدبلوماسية والميدانية من أجل الحفاظ على وضع المتميز لهذه المدينة المقدسة. وفي هذا الإطار، أكد جلالة الملك في نداء القدس الذي وقعه جلالتة بمعية قداسة البابا فرنسيس، بمناسبة زيارة قداسته إلى المملكة المغربية في 30 آذار/مارس 2000، على ضرورة المحافظة على الوضع القانوني والحضاري والدين للقدس الشريف، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، وأرضا للقاء، ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث. كما أن اللجنة القدس الشريف تقوم بدون انقطاع بدورها السياسي والعمل لدعم الشعب الفلسطيني عامة، والمقدسيين على وجه الخصوص، وتزاول بين المساعي السياسية التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والعمل الميداني الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف بتعليمات ملكية سامية. وتواصل وكالة بيت مال القدس الشريف، بصفتها الذراع الميدانية للجنة القدس، في تأدية رسالتها في حماية المدينة المقدسة، في إطار خطة سنوية تضع لها آليات الإدارة المناسبة في تدبير الموارد وصرفها وفق مقاربة تشاركية مع أهل القدس ومع مؤسساتهم. وتتكفل المملكة المغربية بتمويل أكثر من 86 في المائة من ميزانية هذه الوكالة.

وقد تمكنت وكالة بيت مال القدس الشريف في عام 2022 من تنفيذ مشروعات في مدينة القدس بقيمة 3.2 ملايين دولار أمريكي، توزعت على قطاعات المساعدة الاجتماعية، والصحة والتعليم والإسكان، والشباب والرياضة والثقافة. وأطلقت الوكالة في القدس في آذار/مارس 2023 برنامجها لشهر رمضان المبارك بسقف مالي يتجاوز 200 000 دولار أمريكي.

وتلقى الجهود القيمة والحيثية التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، الإشادة والتقدير

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من اختتام أعماله في الوقت المحدد. أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على عقد هذه الجلسة المهمة التي ترأسها معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية روسيا الاتحادية. كما أتوجه بالشكر للسيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته القيمة. وأنوه عاليا بحضور ومشاركة معالي السيد خليفة شاهين المرر، وزير الدولة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة؛ ومعالي الدكتور رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين الشقيقة.

إننا نجتمع اليوم في ظل ظروف صعبة وعصيبة، تجتازها القضية الفلسطينية والقدس الشريف خصوصا. إن ما نشهده، للأسف، من زيادة حالة الاحتقان والتوتر داخل مدينة القدس، هو نتيجة لوضعية التعنت والجمود التي طالت العملية السلمية في الشرق الأوسط، مما يدفعنا نحو استباحة المقدسات ونشر ثقافة العنف والكراهية في المنطقة بأكملها. وإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات الأحادية والممنهجة والمتعارضة مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وكل الأعمال الاستفزازية التي تمس بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، تقوض أسس التوصل إلى حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي. وقد دانت المملكة المغربية يوم الخامس من هذا الشهر، اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على المصلين وترويعهم خلال شهر رمضان المبارك. ودعت المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، إلى ضرورة احترام الوضع القانوني والديني والتاريخي في القدس والأماكن المقدسة، والابتعاد عن الممارسات والانتهاكات التي من شأنها أن تقضي على كل فرص السلام في المنطقة. كما أكدت

وأقتبس من الرسالة الملكية "وإيماننا منا بأن السلام في منطقة الشرق الأوسط يبقى خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، ستواصل المملكة المغربية جهودها، مستثمرة كل إمكانياتها، والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة، من أجل المساهمة في أي جهد دولي يهدف إلى إعادة إطلاق مسار الحوار والمفاوضات، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لوضع حد للنزاع، وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء بمنطقة الشرق الأوسط".

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تشيد باكستان بالرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ونرحب بمشاركة وزير الخارجية لافروف في هذه الجلسة، ونرحب أيضا بوزير خارجية فلسطين.

يدين رئيس وزراء باكستان حملة القمع الوحشية التي شنتها إسرائيل خلال شهر رمضان المبارك، باستخدام القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع ضد المصلين الأبرياء في المسجد الأقصى، وهو ثالث أقدس موقع في الإسلام. وانتهاك حرمة يسيء إلى المسلمين في جميع أنحاء العالم.

إن تصرفات إسرائيل تنتهك الوضع الراهن التاريخي والقانوني. وهي تنتهك الحق في حرية العبادة، المكرس في المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي أيده قرار الجمعية العامة 55/36 لعام 1981.

وعلاوة على ذلك، يقيد القانون الدولي بشكل قاطع استيلاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الأراضي وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتحظر القرارات 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016)، في جملة أمور، على إسرائيل تغيير التكوين الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وفي بيان صدر مؤخرا، شددت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام

التام والبالغ من طرف القيادة والشعب الفلسطيني ومن طرف المجتمع الدولي، كما عبرت عن ذلك مداخلة المجموعة العربية هذا الصباح، والمداخلات التي ستليها دول عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي بعد قليل. وهذه المداخلات، ما هي إلا إعادة تأكيد للقرارات والإعلانات التي اعتمدتها هذه المجموعات على مستوى رؤساء دولها ووزراء خارجيتها.

تجدد المملكة المغربية التأكيد على تضامنها الكامل والشامل مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق المبني على الشرعية الدولية والمستند إلى حل الدولتين المتوافق عليه من طرف المجتمع الدولي، والمفوضي إلى قيام دولة فلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، قابلة للحياة، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في جو من الأمن والطمأنينة والسلام.

إن القضية الفلسطينية ستظل مفتاح السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؛ لذلك وجب النأي بهذه القضية عن كل ما من شأنه المساس بأهميتها والابتعاد بها عن المزايدات السياسية العقيمة لأطراف كان الأحرى بها الدفاع عن القضية الفلسطينية، بدل الزج بها في نزاع الثنائية، هي من اخترقتها من أجل خدمة أجندة عدائية وجيوسياسية تؤثر مع الأسف سلبا على موقف...

إن القضية الفلسطينية ستظل مفتاح السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لذلك، وجب النأي بهذه القضية عن كل ما من شأنه المساس بأهميتها والابتعاد بها عن المزايدات السياسية العقيمة لأطراف كان الأحرى بها الدفاع عن القضية الفلسطينية بدل الزج بها في نزاعات ثنائية هي من اختلقتها من أجل خدمة أجندة عدائية وجيوسياسية تؤثر، مع الأسف، سلبا على الموقف العربي والإسلامي الداعم للقضية الفلسطينية، وهو ما طالبت القيادة الفلسطينية بالابتعاد عنه.

وختاماً، أود التأكيد على ما جاء في الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في 12 شباط/فبراير 2023 إلى المشاركين في المؤتمر الرفيع المستوى لدعم مدينة القدس، الذي عقد بالقاهرة.

باكستان ترحيباً حاراً بتطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية. ونشيد بالجهود المخلصة والناجحة التي بذلتها قيادة جمهورية الصين الشعبية لجعل ذلك الإنجاز الدبلوماسي التاريخي ممكناً.

وترحب باكستان أيضاً بالتدابير الدبلوماسية والسياسية التي اتخذت لاستعادة السلام والأوضاع الطبيعية في سورية واليمن. ونأمل أن تتجح جميع دول العالم العربي والإسلامي قريباً في إنهاء الصراع واستعادة السلام والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر روسيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت. لقد ظل الشعب الفلسطيني على مدى 75 عاماً ضحية لعدوان وعنف وظلم بلا هوادة من جانب النظام الإسرائيلي. ولا يزال احتلال أراضيه مستمراً، إذ تحاصر المدن، وتدمر وتصادر الممتلكات والأراضي الزراعية، ويُجبر الناس على إخلاء منازلهم.

ومنذ بداية العام، تعرض الفلسطينيون للعنف المفرط والقمع والترجيع من جانب المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين والقوات المسلحة على حد سواء. وتلك الأعمال المروعة هي جزء من نمط أوسع من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني من قبل النظام الإسرائيلي. وهي تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي والمبادئ والقواعد الراسخة لحقوق الإنسان.

ونشعر بقلق عميق إزاء الاعتداءات والتوغلات المتكررة من جانب المستوطنين المتطرفين، بدعم من قوات الاحتلال الإسرائيلية، ضد المسجد الأقصى المبارك خلال شهر رمضان المبارك. إن الهجوم الوحشي على المصلين، بمن فيهم النساء والأطفال، وهم يتلون صلواتهم ويؤدون الشعائر في باحات المسجد الأقصى أمر يستحق

1967، والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، في جملة أمور، على ما يلي:

”لا يزال الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي يُجبرون على ترك منازلهم ويُجردون من أراضيهم وممتلكاتهم على أساس قوانين تمييزية. ويؤكد نقل إسرائيل لسكانها إلى الأرض المحتلة وجود نية متعمدة لاستعمار الأرض التي تحتلها - وهي ممارسة يحظرها القانون الدولي الإنساني حظراً صارماً. وهو يرقى إلى جريمة حرب كما يبدو لأول وهلة“.

ورحبت باكستان باتخاذ قرار الجمعية العامة 400/77، الذي يطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وسيتعين على مجلس الأمن، حالما تتلقى تلك الفتوى، أن يتخذ تدابير إضافية لكفالة الامتثال الكامل للقانون الدولي.

وعلى وجه الخصوص، يجب على إسرائيل أن تمتثل لالتزامها الدولي باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ونظراً لطابع الحجة المطلقة تجاه كافة اللحق في تقرير المصير، يتعين على جميع الدول أيضاً، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أن تكفل وضع حد فوري لأي عائق يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل الأمر الواقع الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه من أجل تدمير الدولة الفلسطينية. ولن يتحقق سلام دائم في الأرض المقدسة حتى نرى إنشاء دولة فلسطين مستقلة وتملك مقومات البقاء ومتصلة بالأراضي، تقام داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

وعلى الرغم من إجراءات إسرائيل غير القانونية والتخريبية، شهد الشرق الأوسط عدة تطورات إيجابية في الأشهر الأخيرة. وترحب

أساء ممثل النظام الإسرائيلي، مرة أخرى، استخدام هذه القاعة ولجأ إلى الأكاذيب والافتراءات لتقديم ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي. وهذا ليس مفاجئاً أو غير متوقع، نظراً لأن الخداع والأكاذيب كانت لفترة طويلة جزءاً من صندوق أدوات نظامه. والغرض واضح من ذلك، ألا وهو صرف الانتباه عن المسألة الملحة المدرجة في جدول أعمال جلسة اليوم، وهي الجرائم الفظيعة التي يرتكبها نظام الفصل العنصري هذا ضد الشعب الفلسطيني. وهذه المزاعم الزائفة التي لا أساس لها من الصحة لا تستحق الرد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها في وقت سابق اليوم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وأن أئوه بوجود وزير الخارجية المالكي في هذه القاعة. نأسف لمغادرة الجانب الآخر القاعة وعدم استماعه إلى هذه المناقشة.

إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ 27. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن سان مارينو.

يشعر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقلق عميق إزاء تزايد العنف والتطرف في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، مما يؤدي إلى وقوع أعداد مروعة من الضحايا في صفوف الإسرائيليين والفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وما زلنا ندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تهدئة الحالة والامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تزيد التوترات. ونشيد بجهود الولايات المتحدة والأردن ومصر ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لتهدئة الحالة ودعم الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في العقبة وشرم الشيخ. وينبغي لجميع الأطراف الوفاء بهذه الالتزامات بحسن نية.

جاء هذا التصعيد في العنف بعد أيام من التوتر والاشتباكات في الأماكن المقدسة. يدين الاتحاد الأوروبي حوادث العنف التي وقعت في الأماكن المقدسة، ويذكر بأن استخدام القوة يجب أن يكون متناسباً،

الشجب ويجب إدانته بأشد العبارات الممكنة. فتلك الجرائم البشعة هي مثال واضح على الأعمال غير القانونية وأعمال الفصل العنصري التي يقوم بها النظام الإسرائيلي، والتي فاقمت من معاناة الشعب الفلسطيني وقوضت أسس إقامة سلام عادل ومستدام في المنطقة.

ومن المؤسف أن مجلس الأمن ظل صامتاً، مما جعل قرارات الأمم المتحدة غير فعالة وترك الشعب الفلسطيني يعاني من الفظائع المستمرة. وقد شجع غياب المساءلة هذا النظام البغيض على الاستمرار في انتهاك جميع قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

ولا زلنا ثابتين في إيماننا بأن النزاع في فلسطين لا يمكن حله إلا من خلال إنهاء الاحتلال والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وهذا يتطلب استعادة هذه الحقوق وحمايتها بالكامل، بحيث يؤدي إلى ترسيخ السيادة الفلسطينية على كل فلسطين. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذا القرار إذا أخفق مجلس الأمن في العمل. وندعو مجلس الأمن إلى الوفاء بمسؤوليته عن القيام بعمل حاسم لإنهاء الاحتلال وضمان حماية حقوق الفلسطينيين. فالتعاطف وحده لم يعد كافياً.

ترى جمهورية إيران الإسلامية أن من واجبها دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مقاومة عمليات وعدوان نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، تماشياً مع حق تقرير المصير. وستكون هذه هي سياستها الرئيسية إلى أن ينتهي الاحتلال.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية الفتوى التي تنتظر فيها محكمة العدل الدولية حالياً وطابعها القانوني. اتخذت الجمعية العامة القرار 247/77 الذي يدعو إلى معالجة هذه الفتوى للأثار القانونية المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال احتلال الأرض الفلسطينية واستيطانها وضمها لفترة طويلة. ونأمل أن تلقى الفتوى المحكمة مزيداً من الضوء على الفظائع والانتهاكات المستمرة، وأن تسهم في إنهاء الاحتلال، وأن تيسر محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع والانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني.

وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي، وذات السيادة، والقادرة على البقاء، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، وأن تكون القدس عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين. ومن الحيوي استعادة الأفق السياسي للحل القائم على وجود دولتين. والاتفاق التفاوضي هو وحده الذي يوفر فرصة للأمن والسلام للجميع.

في 13 شباط/فبراير، اتفق الممثل السامي ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي، السيد جوزيب بوريل فونتبيلس، ووزير خارجية المملكة العربية السعودية، الأمير فيصل بن فرحان الفرعان آل سعود، والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، على استكشاف سبل إحياء وحماية آفاق الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق العدالة والإنصاف، وإحلال سلام شامل ودائم. لقد أكد مجدداً الاتحاد الأوروبي اقتراحه بتقديم حزمة غير مسبوقه من الدعم الاقتصادي والسياسي والأمني في سياق اتفاق الوضع النهائي، على النحو الذي أقرته استنتاجات المجلس الأوروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر 2013. نتطلع إلى العمل عن كثب في هذا الجهد مع الشركاء العرب وغيرهم من الشركاء الدوليين.

سيواصل الاتحاد الأوروبي دعوة السلطة الفلسطينية إلى إجراء انتخابات وطنية حرة وشفافة وشاملة بدون مزيد من التأخير. ويحث جميع الفصائل الفلسطينية على الانخراط بحسن نية في عملية المصالحة، والتقيّد بالاتفاقات السابقة، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون. إن المؤسسات الفلسطينية الديمقراطية القائمة على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر حيوي للشعب الفلسطيني، وفي نهاية المطاف، للحل القائم على وجود دولتين.

يجب على جميع الأطراف أن تمكّن المجتمع المدني الفلسطيني من الاضطلاع بوظائفه المهمة بحرية، مع ضرورة احترام حرية التعبير. ويفخر الاتحاد الأوروبي بدعمه المستمر للمجتمع المدني الذي يسهم في جهود السلام وبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونهيب

ويدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن لجبل الهيكل/الحرم الشريف القائم منذ عام 1967، تماشياً مع التفاهات السابقة وفيما يتعلق بدور الأردن الخاص. وإذ يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة احترام الوضع الراهن للمواقع المسيحية التي تتعرض لضغوط متزايدة، يؤكد مجدداً أهمية الحفاظ على التعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث.

يدين الاتحاد الأوروبي الهجمات الصاروخية العشوائية على إسرائيل التي تُشن من غزة وأراضي لبنان وسوريا. وندين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك جميع أشكال الإرهاب. ونشجب الخسائر المأساوية في الأرواح، بما في ذلك أرواح المواطنين الأوروبيين، ونظل ملتزمين بأمن إسرائيل ومنع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما. ويجب العمل فوراً على إنهاء الهجمات الإرهابية التي ينبغي أن يدينها الجميع، وكذلك الممارسات التي تدعمها.

إن الاتحاد الأوروبي، تماشياً مع التزامه بتنفيذ القرار 2334 (2016) وتذكيراً بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد باستحالة بلوغ الحل القائم على وجود دولتين؛ ويكرر معارضته الشديدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية والإجراءات المتخذة في هذا السياق. وندين أيضاً العنف العشوائي الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تدمير المنازل وغيرها من الممتلكات. ويجب على إسرائيل أن توقف توسيع المستوطنات وإضفاء الشرعية عليها، وأن تمنع عنف المستوطنين، وأن تكفل محاسبة الجناة. لن يعترف الاتحاد الأوروبي بالتغييرات التي ستطرأ على خطوط عام 1967 ما لم يتفق الطرفان على ذلك.

ويجب أن تكون العمليات العسكرية متناسبة ومتماشية مع القانون الإنساني الدولي. وتتطلب الحالة الإنسانية في قطاع غزة المزيد من تخفيف القيود، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس الحل القائم على

الإنسانية. وتشمل الاستجابة الطارئة توزيع الأغذية والخيام والبطانيات والمساعدات الطبية.

إن الاتحاد الأوروبي بدوله الأعضاء هو أكبر مانح، إذ قدم 27,4 بليون يورو لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأزمة السورية منذ عام 2011، بما في ذلك أكثر من 4,8 بلايين يورو في مؤتمر بروكسل السادس بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة. وستظل سورية أولوية قصوى بالنسبة لنا. وسنستضيف مؤتمرا سابعا في بروكسل في 15 حزيران/يونيه، يسبقه يوم للحوار مع المجتمع المدني، بغية تركيز الضغط الدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع وتوليد تعهدات بتقديم الدعم الإنساني لسورية ودعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم في المنطقة. ونتطلع إلى الترحيب بالمجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل، وندعو إلى استمرار سخاء الجميع ودعمهم.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأن السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في سورية هو التوصل إلى حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015)، بمشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية، تماشيا مع بيان جنيف لعام 2012 (انظر S/2012/522، المرفق). وبعد أكثر من عقد من النزاع، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي السعي إلى إيجاد حل سياسي مستدام وشامل في سورية. ويقف الاتحاد الأوروبي بثبات في التزامه بتحقيق ذلك الهدف، ويؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لإحراز تقدم بشأن جميع جوانب القرار 2254 (2015)، بما في ذلك نهجه القائم على مبدأ خطوات مقابل أخرى، في تعزيز العملية السياسية واستئناف عمل اللجنة الدستورية. ونكرر التأكيد على أنه لن يكون من الممكن التطبيع أو رفع الجزاءات أو إعادة الإعمار إلى أن ينخرط النظام السوري في عملية انتقال سياسي موثوقة ومستدامة وشاملة للجميع، في إطار القرار 2254 (2015). وفي ضوء الزلازل الأخيرة، يشير الاتحاد الأوروبي إلى الإعفاءات لأغراض الإنسانية المعمول بها فيما يتعلق بجزاءات الأمم المتحدة في إطار القرار 2664 (2022).

إن المساواة وتحقيق العدالة للضحايا أمران ضروريان لتحقيق الاستقرار والسلام في سورية. ويجب محاسبة جميع الأطراف المسؤولة

بإسرائيل الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يمنع هذه المنظمات من مواصلة عملها الحاسم في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني والإنمائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي ألا تستخدم تشريعات مكافحة الإرهاب لتقييد المجتمع المدني وعمله القيم ومساهماته في السعي إلى تحقيق المساواة.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماعات السابقة وذلك استعدادا للاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة والذي سينعقد في بروكسل يومي 3 و 4 أيار/مايو.

إن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يظل حاسم الأهمية لتوفير الحماية الضرورية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين ولدعم السلام والاستقرار في المنطقة إلى حين التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين وفقا للقانون الدولي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأونروا في كافة مناطق عملياتها، بما في ذلك القدس الشرقية. وسيرصد الاتحاد الأوروبي عن كثب التطورات وآثارها على الصعيد العملي، وسيظل مستعدا للاستمرار في الإسهام في الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين وقدرته على البقاء.

أود الآن أن أقول بضع كلمات عن سوريا. في 15 آذار/مارس 2023، احتفلنا بالذكرى الثانية عشرة لبدء الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء سوريا التي قمعها نظام الأسد بوحشية، مما أثار صراعا لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا. وبالإضافة إلى هذه المأساة، في 6 شباط/فبراير 2023، ضربت شمال سوريا وتركيا زلازل مدمرة، مما أدى إلى تفاقم معاناة الشعب السوري في المنطقة. وشاركت رئيسة المفوضية الأوروبية، السيدة أورسولا فون دير لاين، ورئيس وزراء السويد، السيد أولف كريسترسون، في استضافة مؤتمر دولي للمانحين في 20 آذار/مارس، انعقد في بروكسل، لدعم الناس المتضررين من الزلازل في تركيا وسوريا. وتم التعهد بتقديم حوالي 950 مليون يورو في شكل منح لسوريا. وفي أعقاب الزلازل، خصص الاتحاد الأوروبي 100 مليون يورو، منها 75 مليون يورو أُفدَت للمساعدات

رحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار 2672 (2023) في كانون الثاني/يناير بالإجماع القاضي باستمرار مساعدة الأمم المتحدة عبر الحدود لسورية. ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة عبر الحدود بدون انقطاع أمراً حيوياً للسوريين الذين يعيشون في شمال غرب سورية، وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعوة جميع الأطراف إلى عدم تسييس المسألة والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وباستمرار إلى جميع المحتاجين. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى الصفقة التي توسطت فيها الأمم المتحدة والتي تضمن فتح معابر حدودية إضافية في أعقاب زلزال شباط/فبراير، وندعو إلى مواصلة استخدام جميع التدابير الممكنة لتأمين إيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين في سورية. لا بد من حماية المدنيين في جميع الأوقات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي النداءات التي وجهها مجلس الأمن لتنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ويجب معالجة مخاوف تركيا الأمنية فيما يتعلق بشمال سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

إن مشاريع التعافي المبكر مهمة لمستقبل الشعب السوري ودعم قدرته على الصمود وبناء قدرات المجتمع والاعتماد على الذات. إن المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي مخصصة ومصممة لأولئك الذين هم في حاجة حقيقية ولتعزيز استدامة الاستجابة الإنسانية وفعاليتها من حيث التكلفة. ولن يمول الاتحاد الأوروبي جهود الإنعاش المبكر التي قد تدعم تغيير التركيبة الاجتماعية أو الديموغرافية.

وكما أكدنا مجدداً في الحوار التفاعلي بشأن المفقودين في الجمهورية العربية السورية الذي عقد في 28 آذار/مارس مع الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد إنشاء آلية مستقلة في أقرب وقت ممكن ومن خلال الجمعية العامة، لتوضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية ولتقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين وعائلات المفقودين. والهدف من ذلك المسعى إنساني، وهو تخفيف آلام ومعاناة الأسر التي ظلت تعيش في حالة ترقب طوال فترة فقدان أحبائها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الجاري الذي تقوم به الجهات الفاعلة

عن خروقات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ونكرر دعوتنا إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غياب إجراءات العدالة الدولية، فإن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة في إطار الولايات القضائية الوطنية، حيثما أمكن، وهو ما يحدث الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل إسهاماً بالغ الأهمية في كفالة العدالة، وكذلك المبادرة الهولندية الكندية لمحاسبة سورية على انتهاكها اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية محتملة في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة المستقلة المعنية بسورية وعمل لجنة التحقيق.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بجيران سورية لاستضافتهم أعداد كبيرة من اللاجئين طيلة أكثر من عقد من الزمان. ونود أن نذكر الجميع بأنه يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والنازحين بموجب القرار 2254 (2015). ونواصل التحذير من أي عمليات نزوح أخرى في أي جزء من سورية، وكذلك من الاستغلال المحتمل لعمليات النزوح هذه لأغراض تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية. ولا يزال اللاجئين السوريون في تلك البلدان المجاورة غير قادرين على العودة إلى ديارهم لأنه لم يتم الوفاء بشروط العودة الآمنة والكرامة والطوعية، بما يتماشى مع المعايير التي حددها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووفقاً للقانون الدولي. وتقع على عاتق النظام السوري مسؤولية إزالة تلك العقبات، ولن نكون في وضع يسمح لنا بدعم عمليات العودة إلا بعد استيفاء هذه الشروط.

وكما أكدنا عدة مرات، يجب على النظام السوري أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتحقيقاتها بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، بما في ذلك الهجوم في دوما، فضلاً عن استكمال تفكيك برنامجه للأسلحة الكيميائية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، بوصفه عضواً في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، العمل من أجل كفالة المساءلة الكاملة في ذلك الصدد.

أمر مؤسف. وتوافق الآراء بشأن إيجاد حل عادل وشامل ومستدام للنزاع أمر لا جدال فيه، ونعتقد أن الأدوات السياسية والدبلوماسية متعددة الأطراف، متاحة لتحقيق تلك الغاية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا للاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين كبار المسؤولين من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة ومصر والأردن في شرم الشيخ والعقبة. وفي حين أدت تلك المناقشات إلى إبرام اتفاقات بشأن كبح العنف وتحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين، فإنها تحتاج إلى معالجة المسائل الحاسمة، مثل عنف المستوطنين وعمليات الهدم، بشكل مباشر.

وفي الأجل الطويل، لا يوجد بديل لحل الدولتين، مع إقامة دولة فلسطين التي تتعايش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وعاصمتها القدس الشرقية بحدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام 1967 وتسوية تفاوضية. ويحدد القرار 2334 (2016) الشروط والمعايير الأساسية لتحقيق تلك النتيجة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه لاستئناف حوار هادف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتكرر فييت نام دعوتها جميع الأطراف إلى الالتزام بعملية السلام والامتناع عن العنف واحترام القانون الدولي. ونحث الجهات المعنية صاحبة المصلحة، لا سيما المجموعة الرباعية، على وضع خطط محددة وعاجلة للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتوترات الأخرى في المنطقة، نشيد بالجهود الدبلوماسية لاحتواء الأعمال العدائية ومنع التصعيد على طول الحدود الجنوبية للبنان. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الدخول في حوار بناء والتعاون من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نعرب بداية عن امتناننا لعقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة والإحاطة التي قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط فضلا عن المعلومات المستكملة التي قدمها وزير خارجية دولة فلسطين، الذي نعرب له عن احترامنا.

الأخرى بشأن المسألة، بما في ذلك المجتمع المدني السوري، واللجنة الدولية لشؤون المفقودين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون وتنطلق إلى المشاركة البناءة في المناقشات المقبلة لإنشاء الآلية الجديدة.

وأخيرا، اسمحو لي أن أقول مرة أخرى إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامة أراضيها، وسيواصل دعوة جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري وحلفاؤه، إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام وموثوق وشامل للجميع يستند إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار 2254 (2015) باعتباره الطريق الوحيد للسلام المستدام في سورية والسبيل إلى أن تصبح سورية مرة أخرى البلد الموحد ذا السيادة والمزدهر والحر الذي نريد جميعا أن نراه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تشعر فييت نام بقلق عميق إزاء تصاعد العنف في الضفة الغربية وإسرائيل، كما أبرز المنسق الخاص في إحاطته. وإذا استمر هذا الاتجاه المقلق، فإن هذا العام سيكون الأكثر دموية منذ عام 2005. ولذلك، نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، والامتناع عن اتخاذ التدابير والاستفزازات الانفرادية.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء تكثيف الأنشطة الاستيطانية، فضلا عن الاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين وهدمها. ونحث المجتمع الدولي على التصدي لعمليات الإخلاء القسري والتشريد المستمرة للفلسطينيين في القدس الشرقية والعمل على منع المزيد من تصعيد النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الحفاظ على إمكانية حصول اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات الأساسية، فضلا عن كفالة سلامتهم خلال المناسبات والاحتفالات الدينية.

إن حرمان الشعب الفلسطيني منذ أمد طويل من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال، أمر غير مقبول. وتقاسم المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة

المتاحة لتحقيق السلام، كما يتضح من الصور التي شاهدها العالم بأسره مؤخراً، حين لطخت قوات الاحتلال شهر نيسان/أبريل، متجاهلة أنه يتزامن مع تواريخ مهمة للديانات الإسلامية واليهودية والمسيحية. لقد اعتدت قوات الاحتلال بشكل عشوائي على المصلين والسكان المدنيين بصفة عامة عند مداخل الأماكن المقدسة، في انتهاك صارخ لحرمتها وللوضع الراهن.

ومن الجلي أن الحالة في الميدان لم تتحسن بأي حال من الأحوال منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.9246) وأنها تتدهور يومياً، كما أكدت تقارير منظومة الأمم المتحدة، التي أبلغتنا بأن السلطة القائمة بالاحتلال لا تنوي إنهاء الاحتلال؛ وأن سياساتها تسعى إلى فرض السيطرة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عن طريق محاولة تغيير طابعها الديموغرافي؛ وأن عام 2022 كان من بين أكثر الأعوام دموية للشعب الفلسطيني منذ عام 2005؛ وأن الربع الأول من عام 2023 شهد ارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية أربعة أضعاف مقارنة بعام 2022. ولا تزال همجية قوات العدوان الإسرائيلية ووحشيتها مستمرتين بلا هوادة. وتتواصل الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، في ظل إفلات مطلق من العقاب. ولا يزال الشعب الفلسطيني يتعرض للتمييز في أرضه. وتتواصل عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء والصحفيين، فضلاً عن تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم واضطهاد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وتستمر بلا انقطاع أيضاً عمليات ضم الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات فضلاً عن سياسة إخلاء منازل الفلسطينيين وهدمها. وتستمر الخطب التحريضية التي تثير حفيظة الجماعات المتعصبة وتشجع في جملة أمور على ارتكاب جرائم الكراهية، فضلاً عن الاعتداءات على الأماكن الدينية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون وقوات الأمن الإسرائيلية وحالات العقاب الجماعي، مثل تلك التي وقعت في قطاع غزة.

إن ال مستقبل لا تبعث بالتأكيد على التفاؤل. ورغم أن هناك من يختارون عدم إدانة حقيقة الحالة علناً، فإنها تستند إلى وقائع

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة لمناقشة أحد أكثر النزاعات إيلاًما الذي تواجهه البشرية منذ ما يقرب من 75 عاماً، طالت خلالها معاناة شعب لم ولن يكل بأكمله عن المطالبة بحقوقه، وهي حقه غير القابل للتصرف في الوجود وحقه غير القابل للتصرف في العودة إلى دياره وحقه غير القابل للتصرف في العيش في دولة فلسطين الحرة والمستقلة وذات السيادة. بيد أن السلطة القائمة بالاحتلال تدوس تلك الحقوق غير القابلة للتصرف يوماً بعد يوم، وتتواصل، في ظل تقاعس المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، انتهاج سياستها القائمة على الاحتلال الاستعماري والفصل العنصري وارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، في جملة أمور. وقد نتج ذلك الواقع عن إطار الإقلاّت من العقاب الذي أرساه بمرور الوقت حامي حمى النظام الإسرائيلي، وهو عضو دائم في هذا الجهاز الذي تتمثل ولايته تحديداً في صون السلام والأمن الدوليين.

وفي ذلك السياق، تجدر الإشارة إلى أننا احتفلنا بالأمس فقط باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وهي مبادرة تولى بلدي زمامها وقدمها إلى الجمعية العامة في عام 2018، عندما تعذر اعتماد القرار 127/73، الذي حددت الجمعية بموجبه موعد الاحتفال بذلك اليوم الهام، بتوافق الآراء جراء الدعوة غير المتوقعة من الولايات المتحدة لإجراء تصويت. ومع ذلك، اعتمد القرار بأغلبية ساحقة، ولم تصوت ضده سوى دولتين، إسرائيل والولايات المتحدة. وليس ذلك من المستغرب على الإطلاق لأن القرار تعارض كلياً مع مواقفهم ومبادئهم وأفعالهم. فما دام البلدان على مر العصر عدوين للتعددية والدبلوماسية، علاوة على السلام.

وفي الأشهر الأخيرة، كنا نأمل أن ترسي الاجتماعات الأخيرة التي عُقدت في العقبة وشرم الشيخ الأساس للاستئناف الفوري للحوار السياسي الضروري والمفاوضات الجادة وذات المصداقية بين الطرفين مباشرة. ومع ذلك، اختارت إسرائيل مرة أخرى أن ترفض الفرصة

إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية والعلاقات بين الجمهورية العربية السورية وعدة بلدان في المنطقة. ونأمل أن يكون لتلك التطورات الإيجابية انعكاسات على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، لأننا على يقين من أنها ستؤدي إلى تحقيق تطلعات السلام والعدالة لجميع شعوب الشرق الأوسط، بما فيها تطلعات الشعب الفلسطيني النبيل، فضلا عن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي لا تزال تحتلها بشكل غير قانوني، بما في ذلك الجولان السوري.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد برئاسة الاتحاد الروسي على قيادتها أعمال المجلس في نيسان/أبريل وعلى عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. ونشكر وزير الخارجية لافروف على ترؤسه جلسة هذا الصباح (انظر S/PV.9309) وقد رحبنا بحضور وزير الخارجية الفلسطيني المالكي. وكذلك أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الشاملة.

نشير، مرة أخرى، مع الأسف العميق إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل نمط قتلها وتدميرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد دأبت إسرائيل على تقويض القوانين الدولية والعدالة الدولية بسياساتها وممارساتها غير القانونية الرامية إلى ترسيخ احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ولا يزال أطول هضم للحقوق الجماعية والفردية أمدا في العالم جاريا في فلسطين، بما في ذلك أطول فترة عزل لإقليم مستقل - قطاع غزة، الذي يخضع لحصار منذ ما يقرب من 16 عاما. وعلاوة على ذلك زادت إسرائيل، منذ بداية عام 2023، من عملياتها العسكرية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. إننا ندين بشدة الهجوم الشنيع الذي وقع في نابلس في شباط/فبراير والهجمات المستمرة وعمليات القتل والتطهير العرقي والنقل القسري للفلسطينيين من أراضيهم، ومعظمها في وضح النهار تحت سمع وبصر المجلس. ونشجب بشدة الغارة التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل مجمع المسجد الأقصى في 4 نيسان/أبريل خلال شهر رمضان المبارك، والتي أسفرت عن تعرض مئات المصلين الفلسطينيين للضرب

مفترضة تشكل انتهاكا صارخا وممنهجا وبشعا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وأبسط قواعد القانون الدولي. ولعل ذلك أفضل سبب يدعو إلى تفكيك النظام القائم على قواعد مفترضة تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى فرضها - نظام قائم على ادعاء التفرد والنزعة الانفرادية والتفوق والكيل بمكيالين والتفسيرات المتساهلة للالتزامات الدولية، وكلها أمور لا مكان لها في إطار الميثاق التأسيسي للمنظمة، الذي يشكل مجموعة القواعد الوحيدة التي يقبل المجتمع الدولي بأسره أن تنظم أعماله وعلاقاته.

ومن هذه القاعة، ندعو إلى إنهاء دورة الإفلات من العقاب السائدة التي شجعت إسرائيل لسنوات على مواصلة جرائمها؛ وتقديم المسؤولين عن الكثير من الألم والمعاناة إلى العدالة؛ وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني؛ وضمان احترام الميثاق والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن؛ وإنهاء جميع التدابير أو الإجراءات الانفرادية التي من المرجح أن تسفر عن تصعيد التوترات وإزالة الأفق السياسي وإطالة أمد النزاع.

وستواصل جمهورية فنزويلا البوليفارية، من جانبها، إبداء التزامها الراسخ بجميع الجهود الدولية الرامية إلى تيسير تحقيق سلام عادل وشامل ودائم فيما يتعلق بقضية فلسطين، استنادا إلى حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه الدولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. لقد حان الوقت لكي يتمتع الشعب الفلسطيني بالعيش، لا أن يتعايش أو يكتفي بالبقاء على قيد الحياة، على أراضي أجداده المحتلة حاليا بشكل غير قانوني وقسري. لقد آن الأوان لتحقيق الوعد بالسلام والعدالة والحرية المكرس في الميثاق لذلك الشعب البطل، الذي يطالب بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة في دولته فلسطين الحرة المستقلة ذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وأن يصبح عضوا كاملا العضوية في منظمة الأمم المتحدة.

وأخيرا، نود أن نختم بياننا بالتوقيع بآخر التطورات في ديناميات الشرق الأوسط، بدءا من تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية

على أساس حدود ما قبل عام 1967، نحث المجتمع الدولي على ضمان الحماية للفلسطينيين على أرضهم وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لهم.

وأخيراً، نحث مجلس الأمن على تنفيذ جميع قراراته، بما في ذلك القرار 2334 (2016). وأكرر دعم بنغلاديش الثابت والراسخ للتطلعات المشروعة لأشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا. **السيدة جويني (جنوب أفريقيا)** (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية، كما نعرب عن امتناننا للمنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي سيدي به ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

يساور جنوب أفريقيا قلق عميق إزاء استمرار مستويات العنف والهجمات الخطيرة التي ظل يوجهها المستوطنون الإسرائيليون وقوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأشهر الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. والخطاب الاستقرازي والوحشية الموجهة ضد الفلسطينيين تعرض على حلقة مفرغة من العنف، مؤدية إلى التخويف والأعمال التحريضية. فلا بد من وقف دورة العنف المتوطنة تلك ومعالجة دوافع الصراع إذا أريد للسلام أن يسود. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق من حقيقة أن أولئك الملزمين قانوناً بالخدمة والحماية هم المبادرون الذين يحرضون على الأذى ويؤججون نيران الاستفزاز. فيجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد بالتزاماتها بضمان حماية وأمن ورفاه المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلالها وفقاً لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني.

وقد شعرنا بالجزع من الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلية مؤخراً على المصلين الفلسطينيين في وقت سابق من هذا الشهر في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك فضلاً عن القيود غير القانونية المفروضة على المصلين الذين يصلون في كنيسة

أو الإصابة أو الإذلال أو الاحتجاز، بينما ألحقت أضراراً أيضاً ببناء المسجد القبلي. ويساورنا قلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة للوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

ظل المجتمع الدولي يدين بانتظام جميع أنشطة إسرائيل غير القانونية ويحث إسرائيل على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة. وللأسف، ذهبت تلك الإدانات ونداءات الأمم المتحدة أدراج الرياح. ولم تبد إسرائيل أي احترام لقرارات مجلس الأمن وتتجاهل تماماً دعوة المجتمع الدولي المشروعة إلى تنفيذ حل الدولتين. وإزاء تلك الخلفية، أود أن أسلط الضوء على عدد من النقاط.

أولاً، أود أن أشير إلى البيان الرئاسي المؤرخ 20 شباط/فبراير (S/PRST/2023/1)، الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه واستيائه العميقين إزاء إعلان إسرائيل في 12 شباط/فبراير عن مواصلة بناء وتوسيع المستوطنات وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية. ونحث مجلس الأمن مرة أخرى على اتخاذ خطوات فورية وملموسة، لأن ثمن استمرار التقاعس سيكون بالتأكيد أعلى.

ثانياً، لا يمكننا أن نغالي في التأكيد على ضرورة ضمان المساواة والعدالة عن الفظائع التي ترتكبها إسرائيل وانتهاكات حقوق الإنسان لإنهاء ثقافة الإفلات الراسخ من العقاب. وقد رحبنا، في ذلك الصدد، بدعوة الجمعية العامة في قرارها 247/77 إلى إصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن المركز القانوني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والآثار المترتبة عليه.

ثالثاً، يساورنا القلق إزاء حقيقة أن ما يقرب من 5 000 فلسطيني، من بينهم 31 امرأة و 170 طفلاً، مسجونون حالياً بشكل تعسفي وغير قانوني في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية ويتعرضون لأشد أنواع المعاملة لإنسانية. ونردد دعوة فلسطين إلى إطلاق سراح جميع الفلسطينيين الذين تحتجزهم قوات الاحتلال الإسرائيلية.

رابعاً، إلى أن نرى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء وذات سيادة، مع القدس الشرقية عاصمة لها، في ظل حل الدولتين

دولتين، يمكن بموجبه للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا جنبا إلى جنب في سلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد أوغاري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): لا تزال التوترات المتزايدة والعنف المنهجي والحالة المتدهورة في القدس الشرقية والعديد من مدن الضفة الغربية تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ولا تزال عمليات التصعيد المتكررة للأعمال العدائية وعمليات الهدم والإخلاء القسري والتوسع الاستيطاني والمحنة المتدهورة للاجئين الفلسطينيين مستمرة. وكما سبقت الإشارة، وقعت أعمال عنف وفرضت قيود غير قانونية وحدث استخدام واسع النطاق وعشوائي وغير ضروري للقوة في ساحات المساجد في القدس الشرقية في الأسابيع الأخيرة، وتحديدا خلال شهر رمضان المبارك الذي يتجمع خلاله عدد كبير من المصلين المسلمين في المساجد للصلاة، مع قيام الشرطة الإسرائيلية بإبعاد المصلين المسلمين بعنف. ولا بد أيضا من شجب إطلاق الصواريخ على إسرائيل ردا على ذلك، لأنه لا يؤدي إلا إلى تأجيج العنف.

وتدين بيرو جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، بغض النظر عن مصدرها. وفي هذا السيناريو الذي لا يمكن التنبؤ به والذي لا نهاية فيه للاستقراوات، يجب بذل جهود حاسمة لنزع فتيل الحالة الراهنة، وقبل كل شيء لإحياء عملية السلام من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، بمشاركة المجموعة الرباعية والوسطاء الدوليين. إننا نشجب جميع الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن والوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس والأماكن المقدسة فيها. وتضم حكومة بيرو صوتها إلى نداء المجتمع الدولي من أجل الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في القدس. ومن الضروري أن تحترم بشكل الكامل سلطات وصلاحيات الوصاية وإمكانية الوصول إلى الأماكن المقدسة التي يمنحها القانون الدولي للمملكة الأردنية. إن القدس هي مركز التقارب الروحي بين الديانات التوحيدية الثلاث ويجب احترام مكانتها كنقطة التقاء عالمية للحرية الدينية ولأتباع الديانات

القيامه خلال عيد الفصح، ونشير بقلق بالغ إلى ذلك. إننا ندين تلك الأعمال العنيفة وغير القانونية التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية ونود أن نعلن أن هذه الأعمال تهدد الوضع الراهن المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بالقدس ومواقعها المقدسة. وقد أدى انتشار الهجمات في كل مكان ومشاركة الجيش الإسرائيلي في أعمال العنف إلى تعميق جو الخوف والإكراه. وتدين جنوب أفريقيا بشدة كل عمل من أعمال العنف وانتهاك الحرية الدينية.

إن الإجراءات التي شهدناها في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بداية العام لا تهيئ بيئة مؤاتية للسلام. إنها، بدلا من ذلك، تنتقص من إمكانية التوصل إلى تسوية عادلة تقوم على أساس حل الدولتين. ويثير قرار إسرائيل بمواصلة برنامجها الاستيطاني في الضفة الغربية قلقا بالغا. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى لتجاهل إسرائيل المستمر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذاته.

وترى جنوب أفريقيا أن التطبيق الانتقائي للقانون الدولي يقوض فعالية الاستجابات الجماعية لتهديدات الأمن العالمي. فيجب على مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المكلفة بصون السلم الدولي، أن ينهض بمسؤوليته عن ضمان المساءلة عندما ينتهك القانون الدولي وأن يعززها. ويجب مساءلة إسرائيل عن العنف والمعاناة الهيكليين اللذين يلحقهما احتلالها بالفلسطينيين، ويظل ضمان إنفاذ ما يتخذه المجلس من قرارات يكتسي أهمية محورية. ولذلك، يبعث فينا الأمل ما قررته الجمعية العامة في قرارها 247/77 من طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتقع علينا نحن، بوصفنا المجتمع الدولي، مسؤولية العمل بلا كلل لدعم فلسطين والدعوة إلى إنهاء فوري وغير مشروط للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بذلك المسار العادل وبتعزيز الجهود التي ستسفر عن تنفيذ الحل القائم على وجود

سياسات شبيهة بالفصل العنصري، أو تضرب المصلين بوحشية أثناء صلاة رمضان، أو تنتهك مختلف قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وفي كل يوم، يدفع الفلسطينيون الأبرياء ثمن تقاعس المجتمع الدولي. فما هي الرسالة التي نوجهها إلى النساء والأطفال الفلسطينيين الأبرياء؟ وهناك خطر يتمثل في أن النساء والأطفال الأبرياء في فلسطين سيعتبرون تقاعس المجتمع الدولي عملا من أعمال الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بحياتهم. والأسوأ من ذلك هو أننا إذا واصلنا التقاعس فقد نخلق عن غير قصد دورة دائمة من العنف. وقد يكبر الأطفال الأبرياء المعرضون للعنف والظلم المستمرين ليصبحوا انتقاميين. ولذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز التزامنا بتحقيق السلام في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ذلك السياق، اسمحوا لي أن أشدد على النقاط التالية.

أولاً، نحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة للضغط من أجل وقف تصعيد العنف وتخفيف معاناة الفلسطينيين. ويجب وقف التدابير الانفرادية وغير القانونية. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف عندما تختار إسرائيل أن تتجاهل التزاماتها بموجب القانون الدولي. ونحن بحاجة إلى ضمان عدم الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال آليات المساءلة المناسبة.

ثانياً، يجب أن نظل ملتزمين بالحل القائم على وجود دولتين وأن نتخذ خطوات ملموسة لتحقيق تلك الغاية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل غير مبال عندما يكون هناك تأييد دولي ساحق لحل الدولتين. ولذلك، نشيد بالجهود الرامية إلى إقامة حوار مباشر بين الأطراف ذات الصلة ونشجع على تحقيق نتائج ملموسة. ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يضغط بقوة أكبر من أجل عملية سلام ذات مصداقية، بما في ذلك عملية متعددة الأطراف.

ثالثاً، يجب ألا ننسى محنة ما يقرب من 6 ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون في مخيمات مختلفة. ومن غير المقبول أن يستمر عدد الأشخاص في مخيمات اللاجئين، بعد مرور 75 عاماً على النكبة، في الازدياد، بينما تواصل إسرائيل توسيع المستوطنات، والقيام بعمليات الهدم والمصادرة، وترحيل المدنيين الفلسطينيين قسراً من ممتلكاتهم.

المختلفة. ويجب ألا تكون الأماكن المقدسة مسرحاً للعنف أو الاستخدام العشوائي وغير المشروع للقوة من قبل أي من الجانبين.

وفي عام 1947، كانت بيرو عضواً في اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين ونائبة لرئيسها، وهي اللجنة التي اقترحت إنشاء دولتين - فلسطين وإسرائيل. واتساقاً مع ذلك الموقف التاريخي، تؤيد بيرو التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016)، الذي يدعو إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية ووضع عناصر حل عادل ودائم حتى تتمكن الدولتان من العيش جنباً إلى جنب، داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً، على أساس حدود عام 1967 ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نكرر التأكيد على أن من الضروري دعم جهود الوساطة التي يبذلها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، وتأييد نهج واقعي وشامل لعملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لتلك العملية إقناع الطرفين بالتراخي في مواقفهما والجلوس إلى طاولة المفاوضات، حيث يمكنهما معالجة خلافاتهما بطريقة شفافة والبدء في البحث عن أرضية مشتركة بروح من السلام، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر إندونيسيا الاتحاد الروسي على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر أيضاً المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته.

إننا نعيش اليوم مع حقيقة أن عدداً كبيراً من أفراد الشعب الفلسطيني يعيش في ظروف كارثية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 2,1 مليون فلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بحاجة إلى مساعدات إنسانية كبيرة. وقد قتلت قوات الاحتلال أكثر من 100 فلسطيني منذ كانون الثاني/يناير. والكثير منهم أطفال. وللأسف، قد يكون عام 2023 أكثر دموية من عام 2022.

وفي القاعة، نتكلم بصوت عال عن احترام مبادئ حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق وحرية العبادة والقانون الدولي. ومع ذلك، فإننا كثيراً ما نقف مكتوفي الأيدي بينما تتفاد السلطة القائمة بالاحتلال

البشرية والحضارة والبيئة في العالم أجمع؛ والتأكيد على أهمية احترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة في مدينة القدس تحت رعاية المملكة الأردنية الهاشمية واحترام حرية العبادة والوصول للمسجد الأقصى؛ والإيمان والالتزام بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة والمتصلة جغرافيا وعاصمتها القدس.

أما غاية المشاركة فليست تقديم بيان شجب ورفض للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل فحسب، وإنما لتأكيد مطالباتنا السابقة بأن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته وتنفيذ قراراته، ومن ضمنها القرار 2334 (2016)، الذي طالب فيه سلطة الاحتلال الإسرائيلي بوقف جميع أنشطتها الاستيطانية التي تقوض حل الدولتين، وأن توقف بصورة فورية جميع الخطوات الأحادية غير المشروعة والاستفزازية والتصعيدية، فضلا عن الانتهاكات التي تصر السلطة القائمة بالاحتلال على ارتكابها بلا هوادة من أجل بناء وتوسيع مستوطناتها غير المشروعة، وقتلها للأبرياء واجتياحها المتكرر للمدن والقرى الفلسطينية، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل والمباني الفلسطينية، وتهجير السكان الأصليين، بما في ذلك في مدينة القدس الشريف، وما صاحبها من انتهاك صارخ لحرمة المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة. إن هذه الانتهاكات التي يفشل المجتمع الدولي في وقفها هي السبب الجذري لاستمرار الصراع في الشرق الأوسط، والتي يؤكد عليها كل المؤمنين بحقوق الدماء وبالحلول السلمية والدائمة وبحق الشعوب في حياة كريمة.

ختاماً، يرفض العراق، حكومة وشعباً، ويدين بأشد العبارات ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي من اقتحام لباحة المسجد الأقصى/القدس الشريف، قلب فلسطين المحتلة، وما رافق ذلك من اعتداء همجي على المصلين المعتكفين العزل وهم يؤدون صلواتهم وطقوسهم الدينية خلال شهر رمضان. ونؤكد على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم للأقصى وعلى عدم التلاعب بالموجودات التاريخية والقانونية والحقوقية القائمة واحترام المكانات الدينية للمسجد الأقصى المبارك كمكان للعبادة.

ونظراً لعدم التوصل إلى حل لمسألة عودة الفلسطينيين إلى ديارهم المشروعة، يجب أن نواصل دعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتأمين تمويلها المستدام الذي يمكن التنبؤ به. وبالنسبة للعديد من اللاجئين، فإن الأونروا هي الملاذ الأخير. ولئن كان لدينا الطموح للعمل من أجل تنفيذ خطة جديدة للسلام، فليس لدينا حتى الآن نفس الطموح لإنهاء واحد من أقدم النزاعات في العالم وفي الشرق الأوسط. ونرى أن عجزنا المستمر عن معالجة القضية الفلسطينية سيشكل عبئاً على الخطة الجديدة للسلام. ولا تزال إندونيسيا، من جانبها، ملتزمة بضمان السلام العادل والدائم بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد فتاح (العراق): في البداية، أود أن أهنيئ الاتحاد الروسي على رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأرحب بوزير الخارجية الروسي السيد سيرغي لافروف، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح في استكمال أعمال دورة المجلس لشهر نيسان/أبريل. وأثنى إحاطة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، وأرحب بمشاركة معالي وزير الدولة في الإمارات العربية المتحدة ووزير خارجية دولة فلسطين في هذه الجلسة.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلت بهما المجموعة العربية وحركة بلدان عدم الانحياز، ويود أن يدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

نجتمع اليوم مرة أخرى ضمن قائمة طويلة من الاجتماعات التي سبقت ذلك لمناقشة قضية شعب يبحث منذ عقود من الزمن وبكل الطرق المشروعة عن حقه الطبيعي في بناء دولته والعيش فيها بسلام. لكن، بالمقابل، يتعرض بصورة ممنهجة وفي انتهاك صارخ لجميع المواثيق والاتفاقات والقرارات والقوانين الدولية للقمع والتكيد والتهجير والاعتقالات والاستيلاء غير القانوني على الأراضي، وأخيراً وأهمها القتل.

إن مشاركة وفدي اليوم في هذا الاجتماع تأتي انطلاقاً من النقاط الآتية:

التزام العراق بميثاق الأمم المتحدة والمنظومة الدولية التي من خلالها نعمل معاً وعبر مختلف المنصات والآليات لدعم وتعزيز وحماية

بالاحتلال، بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف.

لقد بات من الواضح أن الأزمات السياسية المتكررة داخل إسرائيل تدفع قادتها الفاشلين إلى تصدير أزماتهم الداخلية من خلال شن الاعتداءات على الشعب الفلسطيني الأعزل وممارسة العدوان على سورية وشعبها وعلى أهالي جنوب لبنان، في تكريس واضح لنهج قانون القوة وشرعية الغاب، وقد ميزت هذه الممارسات سلوك إسرائيل منذ عام 1948 وحتى الآن.

من المؤسف أن قضية فلسطين وشعبها الذي يعاني يوميا ومنذ عقود من أبشع أنواع الجرائم قد باتت مسألة روتينية، دون أن يكون هناك أي جهد ملموس لإلزام السلطة القائمة بالاحتلال بوقف عدوانها المتعدد الأوجه ومساءلتها عن أفعالها. ومن المؤسف أكثر أن البعض يساوي بين القاتل والضحية، بين قوة احتلال وشعب أعزل خاضع للاحتلال ومحروم من أبسط حقوقه، كالحق في الحياة، ثم يُطلب من الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. إن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، كانت وما تزال السبب الوحيد وراء نشوء واستمرار محنة ومأساة الشعب الفلسطيني، فهي التي طردت الفلسطينيين من بيوتهم تحت وطأة القتل والمجازر والترهيب والتجهيز القسري ومصادرة الممتلكات وهدم المنازل وحولتهم إلى لاجئين لعقود طويلة.

إن المسؤولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية، سياسية وقانونية وأخلاقية، قبل أن تكون مجرد مسؤولية إنسانية أو خدمانية. والجمهورية العربية السورية تشدد على أن استمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ودعمها للاجئين الفلسطينيين لا غنى عنه، لا سيما في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وتؤكد على أهمية استمرار الأونروا في الوفاء بولايتها وتأمين التمويل اللازم لميزانياتها من قبل الأمم المتحدة ومن تبرعات الدول المانحة وبشكل كاف ومستدام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد كلفني وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية بالإدلاء بهذا البيان نيابة عنه، وذلك نظرا لعدم تمكنه من حضور هذا الاجتماع الهام بسبب صعوبة السفر الناجمة عن الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على سورية.

في البداية، أود أن أشكر السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، ووفده على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. لقد عودنا الاتحاد الروسي على الوقوف إلى جانب الشعوب التي تعاني من الاستعمار والظلم.

يؤيد وفد الجمهورية العربية السورية البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد انقضى قبل بضعة أيام شهر رمضان الكريم. وهذا الشهر الفضيل يشهد في كل عام تصعيدا إجراميا إسرائيليا وممارسات عدوانية ضد الشعب الفلسطيني يندى لها جبين الإنسانية جمعاء.

والمؤسف أن مجلس الأمن يقف شاهدا على هذه الجرائم ضد الإنسانية ولا يحرك ساكنا، أو لا يسمح له بذلك، جراء مظلة الحصانة والدعم اللامحدود لإسرائيل اللتين توفرهما لها بعض الدول دائمة العضوية فيه، والتي باتت معروفة للجميع.

إن الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين في المسجد الأقصى وتدنيسها للحرم القدسي الشريف، وتستنكر استمرار الصمت الدولي إزاء جرائم الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى إشعال المنطقة ودفعها إلى مستويات أعلى من التوتر وعدم الاستقرار. كما تحمل سورية سلطات الاحتلال الإسرائيلي والدول الداعمة لها المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد وتداعياته، وتطالب الأمم المتحدة بإدانة هذه الانتهاكات والعمل على وقفها وضمان عدم تكرارها. كما تطالب بإلزام إسرائيل، القوة القائمة

شامل ومرحلة جديدة من غياب الأمن وعدم الاستقرار. كما تطالب مجلس الأمن بالتخلي عن صمته وتحمل مسؤولياته بشكل عاجل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها القراران 242 (1967) و 338 (1973) والقرار 497 (1981) الذي اعتبر قرار إسرائيل ضم الجولان باطلا ولاغيا ولا أثر قانوني له.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن وفد الاتحاد الأوروبي قد اعتاد استغلال هذه الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط لإثارة مسائل تتعلق بالحالة في سوريا لا صلة لها بموضوع الجلسة، وذلك في مسعى مكشوف لصرف الانتباه عن مناقشة الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في المنطقة. كما يدل ذلك أيضا على تمسك الوفد بالسياسات اللاواقعية التي تجاوزتها التطورات والأحداث، في وقت تحتاج فيه سوريا إلى تضافر كافة الجهود الدولية لمساعدتها على تجاوز التداعيات السلبية الناجمة عن السياسات الخاطئة التي اتبعتها دوله على مدى أكثر من 10 سنوات، وخاصة قيامها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بفرض جزاءات أحادية الجانب لا أخلاقية ولا إنسانية على الشعب السوري وبدون رحمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيانغ.

السيد نيانغ (تكلم بالإنكليزية): ترحب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمعالى السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي وتهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته القديرة لمجلس الأمن هذا الشهر. كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند على إحاطته وجهوده التي لا تكل.

وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، ستحيي اللجنة في 15 أيار/مايو الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة التي ستكون بمثابة تذكير بالظلم التاريخي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني والدين المستحق على المجتمع الدولي تجاهه فضلا عن أكثر من 5.8 مليون لاجئ مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

إن جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية لا تنفصل عن ممارسات هذا الكيان في الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967، والتي تتجلى في مواصلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال في الجولان منذ أكثر من خمسة عقود، لسياستها العدوانية بحق أهله السوريين وممارستها لأبشع الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، من اعتقال وقتل وتهجير للسوريين، كما تمنع في سياستها الاستيطانية التوسعية الممنهجة في الجولان المحتل بهدف تكريس الاحتلال وزيادة أعداد المستوطنين وفرض التغيير الديمغرافي، فضلا عن سرقة موارده الطبيعية ومصادرة الأراضي وإقامة مشاريع عليها تتسبب في آثار كارثية على حياة السوريين في الجولان.

إضافة إلى كل ذلك، تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي أرض الجولان السوري المحتل كمنصة لشن اعتداءات متكررة على سيادة الأراضي السورية من خلال قصفها وقيامها بعمليات اغتيال للمدنيين الأبرياء واستهداف البنى التحتية السورية. فقد شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدى أيام متتالية في آذار/مارس الماضي ونيسان/أبريل الجاري اعتداءات طالت دمشق ومحيطها وحمص وريفها أدت إلى استشهاد مدنيين أبرياء وإصابة آخرين ووقوع أضرار مادية.

وفي 22 آذار/مارس الماضي استهدفت إسرائيل مجددا مطار حلب الدولي المدني، مما أدى إلى خروجه عن الخدمة وتوقف خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي وعملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين في المحافظات المنكوبة جراء الزلزال الذي ضرب سوريا في 6 شباط/فبراير الماضي باعتبار أن هذا المطار كان بوابة رئيسية لإيصال المساعدات الإنسانية. إن قيام إسرائيل بشن هذا العدوان الإرهابي بالتزامن مع زيارة مسؤولي الأمم المتحدة إلى سوريا لمتابعة الجهود الرامية إلى التخفيف من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها البلد بعد سنين من الحرب والزلزال المدمر ليس بغريب على كيان إرهابي تزامنت نشأته المشبوهة مع إجراء اغتيال مسؤولي الأمم المتحدة ووسطاء السلام.

إن الجمهورية العربية السورية تحذر إسرائيل ورعاتها مرة أخرى من مخاطر هذه السياسات العدوانية التي تدفع المنطقة نحو تصعيد

للأماكن المقدسة واحترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية وهيئة الأوقاف.

كما تدين اللجنة بشدة التصريحات الشائنة التي أدلى بها وزير المالية الإسرائيلي التي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني ودعا إلى القضاء على حوارة - قرية فلسطينية تقع في الضفة الغربية المحتلة - بعد أن عاث المستوطنون المتطرفون فسادا أسفر عن مقتل فلسطيني وتسبب في دمار واسع النطاق للممتلكات الفلسطينية بما فيها عشرات المنازل في أعقاب مقتل إسرائيلي اثنين. وتحت اللجنة السلطات الإسرائيلية على احترام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والتزاماتها، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين.

وندعو الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية من جميع الأطراف إلى رفض الخطاب التحريضي والأعمال الاستفزازية والامتناع عن اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى تصعيد التوترات. ونرفض أيضا إطلاق الصواريخ العشوائي على السكان المدنيين ويجب وقفه. ونرحب بجهود الوساطة التي يبذلها منسق الأمم المتحدة الخاص لتهدئة الحالة ونحث جميع الأطراف على العمل على تحقيقها.

إذ يستعد المجتمع الدولي لإحياء ذكرى نكبة عام 1948 تواصل إسرائيل تكريس احتلالها للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، بمواصلة إنشاء البؤر الاستيطانية غير القانونية وتعزيز المستوطنات والاستيلاء على مئات المباني وهدمها بما في ذلك المباني الممولة من قبل المانحين وتشريد 388 شخصا من بينهم 89 امرأة و 197 طفلا. وفي تحد صريح للمجتمع الدولي ومناشدات من أصدقائها تواصل إسرائيل وضع خطط لبناء أكثر من 200 7 وحدة سكنية استيطانية تشمل إنشاء ما يقرب من 4 000 مستوطنة في عمق الضفة الغربية المحتلة. إن تصرفات إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشير إلى ما وصفه الكثيرون بأنه نكبة مستمرة من نزع الملكية والتشريد وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، ألا ننتظر أكثر. وفي

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونذكر أيضا الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ما يقرب من 56 عاما دون أن تلوح له نهاية في الأفق كما يتجلى في المناقشات المثيرة للقلق في إسرائيل حول احتمال ضم واستعمار المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما تعرب اللجنة عن قلقها إزاء موافقة إسرائيل على تعديل لقانون فك الارتباط لعام 2005 في 21 آذار/مارس ومن شأنه أن يمهّد الطريق أمام إسرائيل لإعادة إنشاء مستوطنة حومش في الضفة الغربية. تكرر اللجنة دعواتها إلى الوقف الكامل والفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية وتذكر إسرائيل بعدم قانونية جميع المستوطنات بغض النظر عن وضعها بموجب القانون الإسرائيلي وبأن تلك الأعمال تشكل انتهاكا مستمرا للقرار 2334 (2016) وتقوض بشدة الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل للنزاع.

لقد تزامن شهر رمضان هذا العام مع عيد الفصح للمسيحيين واليهود وهما مناسبتان ينبغي أن تؤديا إلى التفكير السلمي والاحتفال. ولكن تصاعدت التوترات للأسف، نتيجة لدخول القوات الإسرائيلية قاعة صلاة القبلي في المسجد الأقصى في القدس الشرقية بهدف استعراض قوتها في تلك الأيام المقدسة. واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية والمدنيون المسلحون قنابل الصوت والهرارات والبنادق والرصاص المعدني المغلف بالمطاط لإجلاء المصلين الفلسطينيين، مما أدى إلى إصابة 44 فلسطينيا وشرطيين إسرائيليين بالإضافة إلى التسبب بأضرار مادية بالموقع المقدس.

كما اعتقل نحو 440 فلسطينيا وأفرج عنهم في وقت لاحق مع منعهم من دخول الأقصى لبقية شهر رمضان. وفي 5 نيسان/أبريل أصدر مكتب اللجنة بيانا شجب فيه الغارة التي شوهت في جميع أنحاء العالم ووجهت بإدانة عالمية. بالإضافة إلى ذلك، وكما جرت العادة، فرضت إسرائيل قيودا على الحضور في عيد الفصح الأرثوذكسي في 16 نيسان/أبريل واستخدمت القوة المفرطة ضد المصلين المسيحيين متذرعة بشواغل أمنية. تدين اللجنة أعمال العنف داخل قاعة صلاة القبلي وتذكر إسرائيل بضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن

دولة فلسطين، ومعالي الوزير خليفة المرر، وزير الدولة بالإمارات العربية المتحدة. كما أود أن أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته في جلسة المجلس اليوم، وأن أؤكد على انضمام جامعة الدول العربية للبيان الذي أدلت به سعادة السفيرة القائمة بالأعمال للجمهورية اللبنانية نيابة عن المجموعة العربية.

تشهد منطقة الشرق الأوسط تطورات متلاحقة وخطيرة، وأكثرها حدة وخطورة هي الانتهاكات المتصاعدة للحكومة الإسرائيلية المتطرفة الجديدة لكافة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني المحتل في دولة فلسطين، ودعمها للانتهاكات الخطيرة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، في إطار إصرارها على تنفيذ سياساتها الاستيطانية الشرسة المناقضة لكافة التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى رأسها القرار 2334 (2016).

إلا أن أخطر ما ارتكبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من انتهاكات في الفترة محل الاستعراض تمثل في اعتداءاتها السافرة والمتكررة على المسجد الأقصى المبارك بالقدس الشريف، عاصمة الدولة الفلسطينية، والتي وصلت الوقاحة فيها إلى اقتحام المسجد والاعتداء على المصلين، ومنع المصلين الآخرين من الوصول للمسجد، ودعم المستوطنين الهمجيين في تدنيهم لحرمة المسجد وباحاته، وكذا اعتداءاتها السافرة وحمائيتها للمستوطنين في اعتداءاتهم على الصروح الدينية المسيحية الأخرى في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، في تحد صارخ للمسؤولية الدولية الموكلة للمملكة الأردنية الهاشمية تجاه هذه المقدسات وحمائتها في القدس الشريف. ومما يزيد من خطورة كل هذه الانتهاكات أنها تمت بقيادة أعضاء بارزين في الحكومة الإسرائيلية وخلال شهر رمضان المبارك وبالتزامن مع أعياد مسيحية مماثلة، منها عيد القيامة المجيد وعيد الفصح وسبت النور وغيرها، في استفزاز خطير لمشاعر المسلمين والمسيحيين وأتباع الديانات الأخرى في العالم بأسره، العرب منهم وغير العرب، مما يدل على توجهات متطرفة متصاعدة لهذه الحكومة، تقوم على تحدي المجتمع الدولي بأسره، وتؤكد عدم احترامها لأي مقدسات إسلامية أو مسيحية، أو حتى للقيم اليهودية ذاتها، على النحو الذي قاد للمظاهرات الحاشدة التي

هذا الصدد، ترحب اللجنة بالقرارين المتعلقين بقضية فلسطين اللذين اتخذهما مجلس حقوق الإنسان في 4 نيسان/أبريل 2023 في الدورة 52 له - أحدهما بشأن المستوطنات الإسرائيلية والآخر بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير - وتدعو إلى تنفيذهما.

وتشيد اللجنة بالمشاركين في الاجتماعات الرفيعة المستوى في العقبة، وتأمل في أن تعزز تلك الاجتماعات الأمن والاستقرار والسلام، على النحو المبين في البيان المشترك، ونتوقع اتخاذ إجراءات ملموسة ويمكن التحقق منها لمعالجة الأزمة. وتكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى الوحدة الفلسطينية على أساس إعلان الجزائر للنهوض بالتطلعات الوطنية وتيسير المشاركة في حل قضية فلسطين.

وبالنيابة عن اللجنة، أود أن أوجه نداء قوياً إلى مجلس الأمن لإظهار القيادة باتخاذ إجراءات لحماية الشعب الفلسطيني. وأدعو المجلس إلى حماية الشعب الفلسطيني باتخاذ تدابير لضمان أمنه البشري في مواجهة الاعتداءات المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. وفي هذا السياق، تشدد اللجنة أيضاً على دعوتها السابقة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعم التمويل المستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو أمر بالغ الأهمية لسلامة اللاجئين الفلسطينيين وسبل عيشهم والاستقرار الإقليمي بصورة عامة.

وتعتقد اللجنة أن السلام العادل والدائم لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين، وتحقيق حل الدولتين وفقاً للقانون الدولي والاتفاقات السابقة، مما يؤدي إلى استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد العزيز.

السيد عبد العزيز: يسعدني أن أستهل بياني بتهنئة روسيا الاتحادية على الرئاسة المتميزة لمجلس الأمن، وبالترحيب بمعالي وزير الخارجية سيرغي لافروف، وبرئاستكم معالي نائب الوزير لهذه الجلسة، وكذا الترحيب بمعالي الوزير رياض المالكي، وزير خارجية

وضروية في أن يتقدم باقتراحات محددة لأفضل السبل لحماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من انتهاكات الحكومة والمستوطنين لحقوقه غير القابلة للتصرف على الأرض. ويضاعف من أهمية اتخاذ المجلس لقرار سريع في هذا الموضوع، بدعم من الأمين العام، أن هذه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة تسعى لتشكيل ميليشيات متخصصة تعمل دون رقابة تحت السيطرة الحصرية لوزير الأمن الداخلي الذي اقترح المسجد الأقصى المبارك ودعم وشارك في ارتكاب كافة الانتهاكات التي تمت ضد الشعب الفلسطيني منذ تشكيل هذه الحكومة، مما ينذر بتفاقم الأوضاع إلى الأسوأ في أي لحظة ويهدد مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة في الصميم.

في مواجهة هذا الموقف المتدهور منذ مطلع هذا العام، سارعت اللجنة الوزارية لجامعة الدول العربية، المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، بإصدار بيانها القوي في 5 كانون الثاني/يناير 2023، محذرة من مغبة هذه الانتهاكات المتصاعدة التي كشفت الحكومة الإسرائيلية المتطرفة منذ تشكيلها عن نيتها في ارتكابها. وتستمر الجامعة العربية وأمينها العام في التحذير من التوابع التي يمكن أن تترتب على استمرار هذه الانتهاكات دون مساءلة أو عقاب. وتشدد على أنه ليس من الكافي أن يجتمع مجلس الأمن لسبع مرات منذ كانون الثاني/يناير هذا العام للنظر في هذه الانتهاكات، وأن يعرب المجلس عن الأسى إزاءها في بيانات صحفية أو رئاسية لا تتضمن أي إجراءات تنفيذية فاعلة. وترى الجامعة العربية أن الوقت قد حان لكي يسعى مجلس الأمن لفرض مظلة الحماية الدولية الفعلية على الشعب الفلسطيني في قرار تنفيذي واضح، ولتقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات السافرة للعدالة الدولية.

وفي نفس الوقت، تقع على المجتمع الدولي بأسره مسؤولية أكبر في إقناع القوى الدولية التي ابتعدت عن الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وانشغلت بقضايا أخرى شرقاً، بالألا تعيق مسار التسوية السلمية في منطقتنا، وأن تعود للعمل بجد لخلق أفق سياسي واضح للتسوية، ومن خلال اللجنة الرباعية وعلى المستوى الوزاري، وصولاً لعقد المؤتمر الدولي الذي يطالب الرئيس الفلسطيني أبو مازن بعقده

انتشرت في إسرائيل مؤخراً احتجاجاً على سعي هذه الحكومة لفرض القوانين الساعية لتغليب الإفلات من العقاب لبعض قياداتها على التوازن المطلوب بين السلطات القضائية والتنفيذية، في دولة تدعي كذباً، كما سمعنا اليوم من سفيرها، اتباعها للديمقراطية وترغم رياء احترامها لحقوق الإنسان.

ومما لا شك فيه أن عدم تصدي مجلس الأمن بفاعلية لهذه الانتهاكات الخطيرة المتصاعدة كماً وكيفاً قد أصبح يهدد مصداقية النظام الدولي المتعدد الأطراف في الصميم، خاصة مع سعي إسرائيل لاستغلال انشغال المنظمة بالتعامل مع الأزمة الأوكرانية من جهة، وحالة الاستقطاب الحاد التي سببتها في مجلس الأمن من جهة أخرى، واستغلالها لابتعاد قوى رئيسية كانت دول الشرق الأوسط تعتبرها وسيطاً نزيهاً في عملية السلام وطرفاً فاعلاً ساعياً للسلام في الرباعية الدولية، مما ينذر بمرحلة جديدة، يتصاعد فيها العنف إلى أقصى مده، ويهددها شبح اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، مع كل ما يقود إليه ذلك من أخطار سياسية وأمنية وإنسانية على شعبي دولة فلسطين وإسرائيل، بل وشعوب منطقة الشرق الأوسط بأسرها، ومما سيضاعف من الحاجة لتدخل أكثر حسماً من مجلس الأمن.

ومن هذا المنطلق، تدعو جامعة الدول العربية إلى إقامة آلية تنفيذية متكاملة لحماية الشعب الفلسطيني من بطش قوات الاحتلال والمستوطنين. فلا يجب أن يقف مجلس الأمن متفرجاً إلى أن تتكرر أحداث مذبحه الحرم الإبراهيمي عام 1994، التي قادت لإصدار قرار مجلس الأمن 904 (1994) الشهير الذي نص على إنشاء آلية خاصة لحماية الشعب الفلسطيني في منطقة الخليل على إثر هذه المذبحة، في دلالة واضحة على أن المسؤولية هي مسؤولية المجلس عن حماية الشعب الفلسطيني مهما تغيرت الأزمنة أو الحكومات الإسرائيلية أو اختلفت مواقف الأطراف الدولية. وهنا، فإن جامعة الدول العربية تضم صوتها لصوت الأمين العام للأمم المتحدة في دعوته لتوسيع إطار الآليات القائمة لحماية الشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال الإسرائيلي، وترى أهمية في أن يتقدم الأمين العام بتقرير فوري جديد أسوة بالتقرير الذي تقدم به في عام 2018 (A/73/84-E/2018/72)،

حوار سوداني داخلي وصولاً للتسوية. وتتطلع الجامعة لدعم مجلسكم الموقر لكل الجهود الإقليمية النشطة للتوصل لتسوية سياسية في إطار من التكامل والتعاون المتزايد بين الجهود الإقليمية والدولية.

وفي نفس الوقت، ستستمر جامعة الدول العربية في دعمها لتنفيذ "خطةنا المشتركة" (A/75/982) التي اقترحتها الأمين العام غوتيريش، وخاصة صياغة خطة السلام الجديدة الهادفة لإعادة المصداقية المفقودة إلى النظام الدولي المتعدد الأطراف، وفي القلب منه مجلس الأمن. وكلها ثقة في أن القوى الكبرى، بالتعاون مع باقي الدول الأعضاء بالمنظمة، ستسعى للتغلب على حالة الاستقطاب الحاد فيما بينها، التي انعكست سلباً على أداء مجلس الأمن لمهامه في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي إطار يحقق المصالح المتبادلة للجميع. ونأمل أن يتعاون الجميع لتحقيق هذا الهدف.

وختاماً، فإن جامعة الدول العربية تثق في أن القمة العربية القادمة، التي ستعقد الشهر المقبل في المملكة العربية السعودية، ستعتمد المزيد من القرارات والتوجهات التي تعزز من اتخاذ العمل العربي الإقليمي المشترك أساساً راسخاً للتعامل مع كافة قضايا المنطقة العربية، بدعم من مجلس الأمن والقوى الدولية الأخرى في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ووصولاً إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا العربية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد محمد لغظف (موريتانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد موريتانيا البيان الذي أدلت به ممثلة لبنان، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر S/PV.3909)، والبيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وسأدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيس مجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

لقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة تصعيداً خطيراً في الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون

منذ عام 2018، ولبدء المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، نحو تنفيذ حل الدولتين ومبدأ "الأرض مقابل السلام". وتشدد على أن المبادرة العربية للسلام، التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية واعتمدها القمة العربية عام 2002، رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على إطلاقها، لا تزال وستظل تشكل أساساً واقعياً وعملياً، لا بديل له في الاتفاق الإبراهيمي وغيره، لإقامة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، ولتسوية القضية الفلسطينية وضمان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 حزيران/يونيه 1967. وتشدد على ضرورة بذل كل جهد بالتعاون مع القوى الدولية الفاعلة للعودة لتنفيذها في أقرب فرصة ممكنة.

وبجانب القضية الفلسطينية، التي كانت وستظل قضية العرب المركزية، فقد بدأت الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط تتطور إيجابياً في المرحلة الأخيرة، في تطورات تثق جامعة الدول العربية في أن مجلس الأمن سيرحب بها ويدعمها، منها المزيد من الانخراط من العالم العربي في السعي لتسوية القضية السورية التي طال أمدها بكافة أبعادها وبالتنسيق مع الأمم المتحدة وسورية، وتكثيف المساعي الجارية بدعم عربي لتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، وإتمام المرحلة الأولى من تبادل الأسرى في اليمن وبدء مشاورات سياسية تهدف لتحقيق التوافق السياسي اللازم للتوصل للتسوية السياسية المنشودة، والدعم العربي المتزايد لضمان إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة والشاملة في ليبيا قبل نهاية العام، وغير ذلك كثير.

ورغم الصدمات الدامية التي يشهدها السودان الشقيق، والتي يعاني الشعب السوداني ودول الجوار من تداعياتها السياسية والإنسانية على حد سواء، فإن جامعة الدول العربية تقوم أيضاً بمسؤولياتها الإقليمية هناك، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والإيغاد، وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من القوى الدولية في هذا المجلس وخارجه، بهدف التوصل لتسوية فورية لهذا النزاع السوداني الداخلي، بدعم كامل من الحكومة والقيادات السودانية ذاتها. فقد كان الأمين العام للجامعة في طليعة من قاموا بجهد كبير للعمل على التوصل لوقف فوري لإطلاق النار. وأطلق نداءين للطرفين للدخول في

الأعمال غير القانونية. ويلزم اتخاذ إجراء عاجل للحفاظ على إمكانية الحل القائم على وجود دولتين وإنقاذ آفاق السلام. وأي تقصير في أداء الواجب ستكون له عواقب وخيمة على أرض الواقع وعلى قدرة نظامنا الدولي على البقاء.

وتود منظمة التعاون الإسلامي بصفة خاصة أن تحذر المجلس من العواقب الوخيمة لاستمرار سلطة الاحتلال الإسرائيلي في التعدي على حرمة المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك استنزافاته المستمرة وانتهاكاته واعتداءاته الوحشية اليومية وعمليات التوغل والعبث غير المسبوق بالوضع التاريخي والقانوني والديني القائم للمسجد كمكان عبادة حصري للمسلمين. وفي هذا الصدد، تشدد المنظمة على أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ليس لها سيادة على حرم الأقصى بأكمله في الحرم الشريف، حيث للمصلين المسلمين الحق المطلق في الصلاة بحرية وأمان في أي وقت ودون عوائق. وعليه، فإننا نؤكد مجددا رفضنا الشديد للإجراءات والمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع القائم التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف. لقد حذرنا مرارا من أن هذه الأعمال الإسرائيلية الاستنزائية وغير المسؤولة تسيء لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وتنتهك حقوقهم الدينية وارتباطهم الأبدى بذلك الموقع المقدس، وتعرض للخطر الاستقرار في المنطقة وخارجها. ونشدد على أن هذا الجهاز يجب أن يفي بمسؤوليته والتزاماته لضمان امتثال إسرائيل واحترامها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات 2334 (2016) و 476 (1980) و 478 (1980) فيما يتعلق بالقدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين المحتلة، التي عانت من محاولات إسرائيل التي لا نهاية لها لعزلها وتهويدها واستعمارها وإخضاعها.

وتشيد منظمة التعاون الإسلامي بالجهود المتواصلة التي يبذلها الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، لحماية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس الشريف - والوقوف في وجه إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى تهويد الأماكن المقدسة - وتثني على الدور الملموس الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس في تنفيذ مشاريع وأنشطة لتعزيز التنمية لسكان

المتطرفون في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مدن القدس ونابلس وجنين وأريحا، والتي أسفرت عن مقتل 96 فلسطينيا، من بينهم أطفال، بالإضافة إلى مئات المواطنين الذين أصيبوا أو اعتقلوا منذ بداية العام. وتنتشر التوترات الشديدة والخوف على نطاق واسع، حيث تصاعدت أيضا استفزازات إسرائيل وتحريضها ضد الشعب الفلسطيني وتراثه ووجوده في وطنه، إلى جانب العنف من جانب الجيش وميليشيات المستوطنين. وتشعر منظمة التعاون الإسلامي بقلق خاص إزاء الاعتداءات المتكررة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية وعمليات التوغل التي يقوم بها المستوطنون اليهود المتطرفون للمسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك خلال شهر رمضان المبارك، فضلا عن الهجمات الوحشية على المصلين والناس في باحة المسجد، بمن فيهم النساء والأطفال، أثناء أدائهم صلواتهم وطقوسهم. لقد أطلقت قوات الاحتلال قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع داخل المسجد، مما أدى إلى إتلاف النوافذ والأبواب وإصابة مئات المصلين واعتقالهم.

وعلى نفس المنوال، فإن سياسات إسرائيل غير القانونية والقمعية والمدمرة الرامية إلى زيادة ترسيخ وإدامة أطول احتلال حربي في التاريخ الحديث، بما في ذلك من خلال العدوان العسكري العنيف، وبناء المستوطنات الاستعمارية، والتطهير العرقي، والحصار، والتشريد، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، لا تزال مستمرة بلا هوادة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تشدد منظمة التعاون الإسلامي على أن انعدام المساءلة قد شجع إسرائيل على الاستمرار في تلك السياسات غير القانونية، التي تسبب للشعب الفلسطيني معاناة هائلة وتقوض الركائز التي يمكن أن يتحقق على أساسها سلام عادل ودائم. إن الانتهاكات الصارخة المستمرة التي ترتكبها إسرائيل تزيد من تعميق المأزق السياسي الحالي وتجعل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، الذي يحظى بتوافق دولي في الآراء منذ فترة طويلة، أقل احتمالا يوما بعد يوم. ولذلك، نكرر التأكيد على أنه ينبغي لمجلس الأمن وجميع الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى في الساحة الدولية أن تفي بمسؤوليتها عن ضمان المساءلة ودعم سيادة القانون الدولي وإنهاء تلك

يتطلب اتخاذ مجلس الأمن لإجراء حازم وفوري لضمان وقف عاجل للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. كما ينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بمسؤولياته في تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حقه في العودة وحقه في تقرير المصير والسيادة والاستقلال في دولته وعلى أرضه المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية ملديف.

السيدة علي (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم، والسيد تور فينسلاند على إحاطته الثقافية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدي به ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قد تلقى، للمرة الثانية خلال شهر، معلومات مستكملة من السيد فينسلاند بشأن القضية الفلسطينية (انظر S/PV.9290)، بما في ذلك ما يتعلق بالتوترات المستمرة في الحرم الشريف. لقد اقتحمت القوات الإسرائيلية باحة المسجد الأقصى يومي 4 و 5 نيسان/أبريل، واعتدت على المصلين، واعتقلت العديد منهم، وأصاب المصلين بجروح، وألحقت أضراراً بالمسجد خلال شهر رمضان المبارك. للأسف، هذه ليست السنة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه الأحداث. وتدين حكومة ملديف بشدة تلك الأعمال الاستفزازية.

ويساور وفدنا القلق من أن تلك الأعمال المتهورة تقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم للنزاع، وكذلك السلام والاستقرار في المنطقة. ونشيد باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 المؤرخ 20 شباط/فبراير - وهو أول وثيقة يعتمدها المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال منذ أكثر من ثماني سنوات والأولى من نوعها منذ اتخاذ القرار 2334 (2016). بيد أن مجرد الدعوات إلى الهدوء ووقف التصعيد لا تكفي لوقف قتل الأبرياء. إن الإعراب عن القلق والغضب

المدينة المقدسة وبناء قدرتهم على الصمود. كما تؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد أن الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة 144 دونماً، مكان عبادة خالص للمسلمين يحميه القانون الدولي كما يحمي مكانته التاريخية والقانونية، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي السلطة المختصة بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف. كما تؤكد منظمة التعاون الإسلامي على دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية قدسيته وهويتها ووضعها التاريخي والقانوني.

وتعرب منظمة التعاون الإسلامي عن تقديرها لإسهام إعلان الجزائر، المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة كخطوة إيجابية نحو الوحدة الوطنية؛ وتعرب عن خالص شكرها للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على رعايتها لذلك المؤتمر؛ وتعرب عن امتنانها للجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لضمان نجاح ذلك المسعى التاريخي.

لقد أثبتت الحكومة الإسرائيلية المتطرفة أنها ملتزمة بالاستعمار والضم والقمع والعنف أكثر من التزامها بالعدالة وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار. إن التصعيد المتعمد للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين وتوسيع مستوطناتها الاستعمارية غير القانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس وحولها، يشكلان جرائم حرب وانتهاكات صارخة للقانون الدولي. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن جميع هذه التجاوزات والانتهاكات، ويجب ضمان الحماية للشعب الفلسطيني، الأعزل في مواجهة العدوان الذي لا هوادة فيه من جانب ذلك الاحتلال الأجنبي المستمر منذ أكثر من 50 عاماً، بمن فيهم 2 مليون شخص عالقون بسبب الحصار الإسرائيلي في قطاع غزة.

وفي الختام، وإذ سنحيي قريباً الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة، تكرر منظمة التعاون الإسلامي دعوتها إلى تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيون. وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي أن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

الأشخاص، وتشريد الملايين من الناس، وتدمير مدن بأكملها. وتدعو ملديف المجلس والمجتمع الدولي إلى العمل بشكل عاجل لإنهاء المعاناة وتيسير التوصل إلى حل لهذه الدولة التي مزقتها الحرب.

وفي الختام، تؤكد ملديف من جديد التزامها بالتعاون مع المجلس والدول الأعضاء للبحث عن حلول طويلة الأجل لضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئ روسيا الاتحادية على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكرها باسم حكومة بلدي على عقد هذه الجلسة المهمة التي تستوجب رعاية واهتمام المجتمع الدولي بأسره. ونرحب بمشاركة معالي وزير خارجية روسيا الاتحادية، السيد سيرغي لافروف، وبمعالي وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني الدكتور رياض المالكي. كما نشكر السيد تور فينسلاند، ممثل الأمين العام والمنسق الخاص على إحاطته القيمة. ونشمن دوره المحوري وجهوده البناء في هذا المجال. تتعقد هذه الجلسة في ظل ظروف دقيقة وحرارة يمر بها الشعب الفلسطيني الشقيق والمنطقة برمتها، بسبب الممارسات الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، الذي يعاني منذ عقود من تبعات احتلال إسرائيل لأراضيها، وتحكمها بمقدراته. فالحكومة الإسرائيلية، للأسف الشديد، مستمرة في عدوانها اليوم على الشعب الفلسطيني ومقدساته وممتلكاته. وكان آخرها، تلك الإجراءات الاستفزازية التي شهدناها في مطلع شهر نيسان/أبريل، عندما اقتحم جنود الاحتلال الإسرائيلي باحات المسجد الأقصى الشريف، واعتدوا على المصلين، واعتقلوا عددا من المواطنين الفلسطينيين؛ مما أثار مشاعر المسلمين حول العالم. وقد دان بلدي، المملكة العربية السعودية، ذلك الاقتحام السافر، وعبر عن رفضه القاطع لهذه الممارسات التي تقوض جهود السلام وتتعارض مع المبادئ والأعراف الدولي باحترام المقدسات الدينية، مجددا التأكيد على

لا يكفي لوقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة أو الاستيلاء على المباني والأراضي المملوكة للفلسطينيين وهدمها.

وفي شباط/فبراير وحده، صدرت موافقة على تشييد أكثر من 7 000 وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية. ويجب ألا تكون الأفعال التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة استثناء من القانون الدولي والإنساني أو من سلطة مجلس الأمن. ونعتقد اعتقادا راسخا أن سيادة القانون يجب أن تُطبق على نحو متساو على جميع البلدان. ومن الأهمية بمكان أن يحاسب مرتكبو الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على أعمالهم.

ويجب على مجلس الأمن، الذي كلفه ميثاق الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين، أن يكفل التزام جميع البلدان بقراراته واحترامها. وتكرر حكومة ملديف دعوتها إلى تنفيذ القرار 2334 (2016)، الذي يوفر مسارا صالحا للسلام على أساس الحل القائم على وجود دولتين، ويضمن أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير، والتوصل إلى حل عادل لللاجئين الفلسطينيين. وتكرر ملديف تأكيد دعمها الثابت للحل القائم على وجود دولتين، بإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونحث على الرفع الكامل للحصار غير القانوني، الذي تسبب في معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية شديدة لملايين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، لأكثر من 56 عاما. وفي غياب حل عادل، يجب أن نجد سبلا لتعزيز المساعدة الإغاثية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك توفير الدعم الأساسي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في الميدان لمساعدة الشعب الفلسطيني.

في عام 2023، استمر النزاع السوري في الاحتدام بعد أكثر من 13 عاما من الحرب الأهلية المستمرة. وعلى الرغم من محاولات وقف إطلاق النار العديدة، أسفر النزاع عن مقتل مئات الآلاف من

المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفقا للأسس والمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نقدر الفرصة التي أتاحت لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة ولإعادة تأكيد الأهمية التي نوليها للمسألة. وعلى نفس المنوال، نعرب عن امتناننا لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته، ولوزير خارجية دولة فلسطين على بيانه (انظر S/PV.9309).

ونؤكد من جديد أن المنطقة بحاجة إلى السلام وتستحقه. ويمكن الحل في إجراء مفاوضات مثمرة ومباشرة بين فلسطين وإسرائيل بغية تحقيق حل يقوم على وجود دولتين، دولتان حرتان ومستقلتان داخل حدود آمنة دوليا ونهائية ومعترف بها بصورة متبادلة، على أساس خطوط ما قبل عام 1967 وقرارات واتفاقات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن نفسه. ويقوم ذلك على دعم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ومعترف بها دوليا. وبالمثل، يجب أن تكون إسرائيل قادرة على التمتع بحدود آمنة.

ونشعر بقلق عميق إزاء الزيادة مؤخرا في التوترات حول الأماكن المقدسة في القدس وأماكن أخرى، مما أسفر عن أعمال عنف وإصابات ووفيات. وشيلي ليست غير مبالية بالحالة الأمنية المتدهورة، التي ستؤدي حتما إلى تزايد أعداد الضحايا المدنيين. وبالمثل، فإن الحوادث التي وقعت في مختلف المستوطنات وتوسيع تلك المستوطنات من جانب إسرائيل لا تسهم في تعزيز سلام عادل ودائم أو سلام كريم وآمن. وندعو إلى وقف هذه الأنشطة. ونؤكد من جديد أنه يجب احترام الوضع القانوني والتاريخي والديني للراهن للأماكن المقدسة في القدس، وأنها يجب أن تظل أماكن عبادة آمنة للمسيحيين والمسلمين واليهود. وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي عمل يقوض رفاه جميع السكان. وندين جميع أعمال العنف التي تقوم بها حماس أو أي جماعة مسلحة تستخدم العنف لتحقيق أي هدف.

موقفه الراسخ في دعم جو جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال والوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. إن هذه الإجراءات الإسرائيلية حتما تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض فرص السلام في الشرق الأوسط، وحل الدولتين. والجميع يعلم أن السلام العادل والشامل لن يتحقق في ظل تلك الممارسات العدوانية، وخصوصا استمرار الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم. إن السلام والأمن والعدل لن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلسكم الموقر ومبادرة السلام العربية التي تقدمت بها المملكة عام 2002. لذلك، نجدد مطالبنا لمجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته لوقف جميع الخطوات الأحادية غير مشروعة، والاستنزائية التصعيدية، والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة، من أجل بناء وتوسيع مستوطناتها غير الشرعية ووقف استهداف الوجود الفلسطيني بمدينة القدس ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها. كما نطالب بتوفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني، وفقا لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة التي رحبت بها الجمعية العامة، وضرورة الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتراجع الفوري عن الإجراءات العقابية الأحادية التي قامت بها ضد الشعب الفلسطيني وقيادته والمجتمع المدني، على إثر تبني الجمعية العامة لقرار يطلب رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية. ختاماً، ندعو الحكومة الإسرائيلية الجديدة للاستجابة لنداءات السلام والتعامل بجدية لتسوية الصراع مع الفلسطينيين. ولا شك في أن حل الصراع يصب في مصلحة المنطقة برمتها، بما فيها إسرائيل، التي ندعوها إلى الانخراط في مفاوضات جدية وبجس نية، من أجل تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، بما يضمن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؛ والمساواة في إيجاد حل عادل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما نؤكد على ضرورة تفعيل جهود المجتمع الدولي لحل الصراع الأطول في تاريخ الأمم المتحدة بما يضمن حفظ جميع الحقوق

أثناء المناقشة السابقة حول الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر S/PV.9246)، تم الإعراب على نطاق واسع عن القلق إزاء ما تميز به عام 2022 من ارتفاع في مستوى العنف على نحو غير مسبوق، والمناداة بضرورة أن يتم عكس هذا الاتجاه الخطير من أجل تفادي المزيد من التدهور وانفجار الأوضاع. إلا أن الأشهر الأولى من هذا العام قد شهدت استمرارا للسياسات التصعيدية من قبل الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي استدعى استجابة من مجلس الأمن الذي اعتمد بياناً رئاسياً S/PRST/2023/1 في اجتماعه بتاريخ 20 شباط/فبراير. وفي تلك الجلسة (انظر S/PV. 9263)، رحبت دولة قطر باسم مجموعة الدول العربية بالبيان الرئاسي وأعربت عن القلق البالغ من التوجهات المتطرفة للحكومة الإسرائيلية الجديدة. وشددت على الدور المحوري لمجلس الأمن في التصدي لهذه الانتهاكات. ومنذ ذلك الحين، استمرت الانتهاكات الخطيرة من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين، وأخطرها ما تم في الحرم المقدسي الشريف وفي شهر رمضان المبارك، بدون مراعاة لحرمة المكان ولا حرمة الزمان. ولقد صادف الشهر الجاري عدداً من المواسم الدينية الهامة لكل من المسلمين والمسيحيين واليهود، إلا أن ذلك لم يمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين من ارتكاب اعتداءات سافرة على المواقع الدينية وعلى حرية العبادة.

وقد أدانت دولة قطر بشدة اقتحام المسجد الأقصى المبارك وتخريبه، والاعتداء على المصلين فيه، ومنع وصول سيارات الإسعاف إلى المصابين وإخلاء المعتكفين في المصلى القبلي، وفرض قيود على أبواب المسجد ومنع دخول الفلسطينيين. وبالتوازي مع ذلك، أعلنت ما تسمى بجماعة الهيكل المزعم اتفاقها مع شرطة الاحتلال على تمديد الساعات التي يمكن خلالها اقتحام المسجد الأقصى. إن تقييد حق المسلمين والمسيحيين في الوصول الآمن والحر وغير المقيد إلى أماكن عبادتهم في المسجد الأقصى المبارك وكنائس القدس المحتلة لأداء شعائهم الدينية يشكل خرقاً من جانب السلطة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يفرض مسؤولية ضمان حقوق العبادة وحماية المصلين والمقدسات الدينية، وكذلك

ورحبنا باتخاذ الجمعية العامة القرار 247/77، الذي يطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى نفس المنوال، نعترف بجهود مجلس الأمن في إصداره يوم الإثنين، 20 شباط/فبراير، بياناً رئاسياً (S/PRST/2023/1) - وهو الأول بشأن هذه المسألة منذ أكثر من ثماني سنوات وأول وثيقة رسمية يصدرها المجلس بشأن هذه المسألة منذ اتخاذه القرار 2334 (2016). في غضون بضعة أشهر، سنحتفل بمرور ثلاثة عقود على اتفاقات أوسلو. ويحدونا الأمل في أن يشجع الاحتفال بذلك المعلم الأطراف على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لنبذ العناصر المتطرفة والخطاب المتطرف وإعادة تأكيد احترامها لحقوق الإنسان. وغني عن القول إننا نشيد بجهود بلدان المنطقة نحو المصالحة.

وندعو إلى إنهاء الأزمة الإنسانية، التي لها تأثير كبير على اللاجئين من النساء والأطفال على وجه الخصوص. وفي ذلك الصدد، نعترف بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولم يعد بوسع الأجيال الجديدة أن تكون ضحية للعوز وتبادل الاتهامات. يجب أن يكون بوسع الشباب اليهودي والفلسطيني التطلع إلى المستقبل بثقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد المعاودة (قطر): اسمحوا لنا، بداية، أن نشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط برئاسة سعادة السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، هذا الصباح. ونهنئ بلدكم على ترؤس مجلس الأمن للشهر الجاري. ونرحب بمشاركة معالي الدكتور رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين الشقيقة، وننقدم بالشكر للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

وننضم إلى البيانات المقدمة باسم مجموعة الدول العربية، ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي، ودول حركة عدم الانحياز.

القدس الشرقية، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد ماينيرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تؤيد الأرجنتين التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، وتؤكد من جديد التزامها الثابت بحل الدولتين، بينما تحترم التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين في العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي ذلك الصدد، تؤكد الأرجنتين مجددا دعمها لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء ومعترف بها من جانب جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام إلى جانب جيرانها، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وعلى هذا الأساس، تكلم بلدي علنا في عدة مناسبات بسبب التصعيد المقلق للعنف هذا العام، ودعا الأطراف مرارا إلى تجنب المزيد من المواجهات والاشتباكات.

وتكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء الزيادة المتواصلة والمستمرة في عدد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعو إلى وقف توسيعها. وقد اعترفت الجمعية العامة ومجلس الأمن بخطر الحالة المرتبطة بالمستوطنات الإسرائيلية في القرار 2334 (2016)، والذي نؤيد ما جاء فيه تأييدا تاما. يشدد القرار على أن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية ليس لها أي شرعية قانونية، وتتعارض مع القانون الدولي، وتعيق السلام، وتقوض آفاق تحقيق حل الدولتين. وفي ذلك السياق، أعرب بلدنا في شباط/فبراير عن قلقه إزاء القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بإضفاء الشرعية على تسع بؤر استيطانية وبناء 10 000 منزل في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، تكرر الأرجنتين إدانتها الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وكررت الإعراب عن انزعاجها في الأشهر الأخيرة إزاء الهجمات التي ارتكبت ضد مواطنين إسرائيليين ومواطنين من جنسيات أخرى في الضفة الغربية والقدس الشرقية وتل أبيب. ونقدم تعازينا مرة أخرى لأسر الضحايا.

يشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016). إن الإجراءات الأخيرة تأتي امتدادا لسياسة تهويد القدس واستفزازا لمشاعر ملياري مسلم في العالم، وتهدد بانفجار الوضع، عدا عن التهديد بتلاشي الآمال في التوصل إلى حل الدولتين، الذي أجمع المجتمع الدولي على أنه السبيل الوحيد لتسوية قضية الشرق الأوسط وإحلال السلام المستدام. وفي هذا الصدد، تعيد دولة قطر التعبير عن الإدانة والاستنكار الشديدين لأية محاولات لتهويد مدينة القدس المحتلة وتغيير هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

وتشدد على ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته واحترام مكانته كمكان عبادة خالص للمسلمين، وعدم القيام بأية محاولات لتقسيمه زمانيا أو مكانيا. كما تشدد على دور الوصاية الأردنية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية. إن الاحتلال والاستيطان والطائفة الواسعة من السياسات القمعية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني هي السبب الجذري لانعدام الاستقرار والعنف. وفي هذا الإطار، فإن دولة قطر قد صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 247/77، الذي تضمن طلبا إلى محكمة العدل الدولية لتقديم رأي استشاري حول الآثار القانونية للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي والتدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للقدس، كما تواصل النهوض بواجبها في دعم الشعب الفلسطيني الصامد والتصدي للاحتياجات الإنسانية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما في قطاع غزة الذي يرزح تحت الحصار الجائر منذ ما يزيد عن 15 عاما.

إن دولة قطر ماضية في كل ما من شأنه المساهمة في تحسين الأوضاع الإنسانية ودعم الجهود المواتية لتحقيق السلام المستدام، مع تأكيدها أنه من أجل أن يتحقق السلام، لا بد من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية ومحاولات ضم الأراضي وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها الحق في إقامة دولته المستقلة والمتواصلة الأركان والقابلة للحياة، على حدود عام 1967، وعاصمتها

في الواقع، إن ما سمعناه اليوم مثير للقلق. إذ لم تكد تمر أربعة أشهر على بداية السنة، وقد أُبلغ بالفعل عن مقتل قرابة 100 فلسطيني، من بينهم أطفال أبرياء، وإصابة مئات آخرين. ولا تظهر أي علامات على انحسار الحالة. وتدين ماليزيا بشدة اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى وهجماتها الشرسة على المصلين، خاصة عندما كان المسلمون يحتفلون بشهر رمضان المبارك. ولا تزال ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العدوان والقمع المنهجي للفلسطينيين من خلال السياسات التمييزية وإنكار حقوق الإنسان الأساسية وفرض ظروف معيشية قاسية، فضلا عن مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم.

وتماشيا مع القرار 2334 (2016)، يحث وفد بلندا كلا الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أعمال الاستنزاف والتحريض والخطاب التحريضي لتجنب المزيد من تصعيد التوترات. كما يؤكد القرار 2334 (2016) بوضوح حقيقة أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف فوراً وبشكل كامل. ومع ذلك، لا تزال إسرائيل متحدية، الأمر الذي يزيد من خروج الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم يقوم على وجود دولتين عن مسارها.

إن التجاهل الروتيني لممارسات الفصل العنصري الإسرائيلية، بما في ذلك الضم والاحتلال غير القانوني، أمر محبط جداً. والإفلات من العقاب الذي لا تزال إسرائيل تتمتع به يرجع جزئياً إلى عدم إخضاع مجلس الأمن إسرائيل للمساءلة عن الانتهاكات والوحشية التي ترتكبها. وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا المجتمع الدولي إلى عدم التغاضي عن ممارسة الكيل بمكيالين هذه، التي تقوض بشدة فعالية القانون الدولي وشرعيته.

ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي توفير الحماية للشعب الفلسطيني من الجرائم البشعة التي تواصل إسرائيل ارتكابها. وعملاً بقرار الجمعية العامة 247/77 المتخذ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، تحث ماليزيا جميع الدول الأعضاء التي

وترى الأرجنتين أن الإطلاق العشوائي للصواريخ من قطاع غزة وجنوب لبنان باتجاه إسرائيل أمر غير مقبول. وتعترف الأرجنتين بحق إسرائيل في ممارسة الدفاع المشروع عن النفس، مشددة على أن التدابير المتخذة يجب أن تحترم القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب.

فيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، ترى الأرجنتين أنها إحدى المسائل التي ينبغي أن يحدد الطرفان مركزها النهائي من خلال المفاوضات الثنائية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتدعو جميع الأطراف، ولا سيما السلطات الإسرائيلية، إلى احترام الوضع القانوني والتاريخي والديني للأماكن المقدسة.

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت مؤخراً في المسجد الأقصى، فقد أعربت الأرجنتين عن قلقها آنذاك وأكدت من جديد ضرورة أن تكون الأماكن المقدسة مكاناً للصلاة والتدبر الديني في سلام وأمن. وأي محاولة لإنكار الروابط التاريخية والأهمية الكبيرة لتلك الأماكن بالنسبة لأي من الديانات التوحيدية الثلاث أو اعتبارها مسألة نسبية أمر غير مقبول بالمرّة ولا يسهم في تحقيق هدف إيجاد حل للنزاع.

وتحث الأرجنتين الطرفين مرة أخرى على العودة إلى طريق المفاوضات بغية التوصل للسلام عادل ودائم، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة. ونرحب بحضور السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين. كما نعرب عن شكرنا للسيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلت به موريتانيا باسم منظمة التعاون الإسلامي، والبيان الذي ستدلي به أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتشجع حكومة بلدي بقوة جميع الأطراف ذات الصلة على الحفاظ على الزخم الحاسم للتواصل. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالاجتماعات التي عُقدت مؤخرا بين الأطراف الخمسة، فلسطين وإسرائيل ومصر والأردن والولايات المتحدة، في محاولات لتهدئة التوترات على أرض الواقع. ونعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها الأطراف الدولية، بما في ذلك البيانان المشتركان الصادران في العقبة، الأردن؛ وشم الشيخ، مصر؛ في شباط/فبراير وأذار/مارس، على التوالي، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة في إرساء وصون الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه في المنطقة.

وتؤيد جمهورية كوريا جميع الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال سلام دائم في المنطقة، وتؤكد من جديد التزامها الشديد بمواصلة دورها البناء تحقيقا لتلك الغاية. ويؤكد وفد بلدي مجددا اعتقاده الراسخ بأنه لا بديل عن حل الدولتين الذي يعيش بموجبه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تشعر جمهورية كوريا بقلق عميق إزاء قرارات الحكومة الإسرائيلية بتوسيع مستوطناتها في الضفة الغربية في هذا العام، الأمر الذي من شأنه أن يقوض بشدة الجهود الرامية إلى إقامة سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين على أساس حل الدولتين. ونحث الحكومة الإسرائيلية على التراجع عن أنشطتها الاستيطانية وعمليات الهدم والإخلاء لأنها تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع اشتداد حدة النزاع. وتعرب جمهورية كوريا عن دعمها القوي للجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، قررت حكومة بلدي زيادة دعما للميزانية البرنامجية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وسنستمر في دعم الأونروا وأنشطتها في المستقبل.

تتحلى بالمسؤولية على تأييد طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن قضية فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو ماليزيا الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات، على أساس متسق ويمكن التنبؤ به، إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لدعم الاحتياجات المالية للاجئين الفلسطينيين.

ويمكن لشعب فلسطين أن يعول على دعم ماليزيا الثابت في جهوده الرامية إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما طلب فلسطين أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة وندعو مجلس الأمن والجمعية العامة إلى النظر إيجابيا في ذلك الطلب المشروع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته حسنة التوقيت. وأؤكد من جديد أيضا دعم حكومة بلدي الكامل لجهوده المستمرة وتقانيه في إحلال السلام في المنطقة.

تشعر جمهورية كوريا بقلق عميق إزاء التصعيد والعنف المستمر في فلسطين منذ أوائل هذا العام. ومما يبعث على القلق البالغ أن أعمال العنف والاشتباكات أدت إلى وقوع عدد من الإصابات بين المدنيين في المنطقة خلال شهر رمضان وعيد الفصح في هذا الشهر. وستقوض هذه الحلقة المفرغة من العنف أساس الحل السياسي.

وتؤكد حكومة بلدي من جديد موقفها المتمثل في وجوب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تبذل كل جهد ممكن لمنع استمرار تدهور الحالة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تبرير العنف ضد المدنيين تحت أي ظرف من الظروف. ونغتتم هذه الفرصة لإدانة جميع الهجمات الإرهابية بأشد العبارات.

زمني محدد من أجل إرساء سلام عادل وشامل ودائم على أساس المرجعيات المتفق عليها وقرارات الشرعية الدولية.

ونحن نقرب من الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة، فإننا نستذكر التضحيات الجسيمة للشعب الفلسطيني ومعاناته الطويلة. ونطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني وحمل السلطة القائمة بالاحتلال على وضع حد لممارساتها العدوانية والتدابير العقابية الجماعية ضد الشعب الفلسطيني والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ونطالب أيضا بمحاسبة السلطة القائمة بالاحتلال على جميع الانتهاكات وتحملها المسؤولية تطبيقا لقواعد المساءلة والشفافية.

وفي الختام، تجدد تونس التزامها الثابت بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرضه على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العجمي (الكويت): السيدة الرئيس، بداية أقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة رفيعة المستوى لإلقاء الضوء بشكل مركز على ما تشهده أرضنا الفلسطينية المحتلة من ارتفاع حاد في ممارسات العنف والتطرف من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين. ونقدم بالشكر أيضا إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على الإحاطة التي تقدم بها. ونرحب بمشاركة معالي وزير الخارجية والمغتربين بدولة فلسطين، الدكتور رياض المالكي، في هذه الجلسة.

انقضى قبل عدة أيام شهر رمضان المبارك الذي شهدت أيامه الفضيلة اشتدادا لتصعيدات غير مسبقة من قبل قوات الاحتلال مدعومة بأسراب من المستوطنين المتطرفين، دنسوا خلالها حرمة المسجد الأقصى واعتدوا على المصلين العزل، بمن في ذلك النساء والأطفال، واعتقلوا المئات منهم. ويأتي ذلك في حلقة من حلقات

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الأدب (تونس): في البداية أهني جمهورية روسيا الاتحادية على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأشكر معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية جمهورية روسيا الاتحادية، على ترفيع الجلسة إلى المستوى الوزاري. وأحيي مشاركة معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين، في هذه الجلسة. وأعرب أيضا عن التقدير لجهود منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند.

لقد عاين المجتمع الدولي خلال الفترة الأخيرة تصعيدا واضحا للممارسات العدوانية وسياسات التضييق من قبل الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، التي تفاقم خاصة خلال شهر رمضان المبارك. فقد تعمدت سلطات الاحتلال انتهاك حرمة المقدسات وإقتحام باحات المسجد الأقصى، من خلال المستوطنين وقوات الاحتلال، والاعتداء على المصلين واعتقال مئات من المعتكفين داخله، في استفزاز صارخ لمشاعر المسلمين وخرق واضح للمعاهدات والمواثيق الدولية.

وإذ تُدين تونس بشدة سياسات الاحتلال والمحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى والقدس واستمرار مخططات الاستيطان وهدم البيوت وتشريد الفلسطينيين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإنها تحمّل سلطات الاحتلال مسؤولية ما قد تؤول إليه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء تواصل هذه الممارسات التي من شأنها تقويض أية جهود لإحلال السلام في المنطقة. وتؤكد تونس، في هذا الإطار، على الوصاية الهاشمية الأردنية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

ولا يمكن أن يظل التعاطي الدولي مع قضية فلسطين مرتبها بحلقات العنف المتكررة، دون التركيز على معالجة السبب الرئيسي لهذه الحالة، وهو الاحتلال. وفي هذا الإطار، ندعو إلى ضرورة تحرك المجتمع الدولي من أجل إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة وفق جدول

كمن يحرث في الماء. فكيف السبيل للحديث عن السلام مع حكومة احتلالية تتبنى التطرف والعنف منهاجاً وعقيدة والعنصرية، فصلاً وتمييزاً، أسلوباً ووسيلة؟

وبناء على ما تقدم، نجدد مطالبتنا المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإدانة جميع أعمال العنف التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال والمجموعات الاستيطانية المتطرفة ضد المدنيين الفلسطينيين والمساءلة عن جميع هذه الممارسات التي تستهدفهم، مع ضرورة تحميل مرتكبيها المسؤولية تطبيقاً لقواعد المساءلة والشفافية. ونؤكد الأهمية الملحة لتوفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني وفقاً لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة التي وافقت عليها الجمعية العامة. ونؤكد في الوقت نفسه أن السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن تتحقق إلا بعد أن ينال الشعب الفلسطيني الحر حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وانتهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني واستقلال دولة فلسطين وتمتعها بكامل السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وعاصمتها القدس.

وفي هذا الصدد، نجدد الترحيب بقرار الجمعية العامة 247/77 القاضي بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول ماهية وجود الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين والآثار المترتبة عن هذا الوجود، نظراً لانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحث الدول الأعضاء وجميع الدول المتمسكة بقيم العدالة ومبادئ القانون الدولي على مساندة دولة فلسطين في هذا المسعى من خلال تقديم مرافعات قانونية خطية إلى محكمة العدل الدولية.

ونحث المحكمة الجنائية الدولية على إنجاز التحقيق الجنائي ومساءلة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بما فيها جرائم الاستيطان والضم والعدوان والحصار المتواصل على قطاع غزة والإعدام الميداني والمتعمد للمدنيين والصحفيين والمسعفين، بالإضافة إلى التهجير القسري والاعتقال التعسفي والتكيد بالأسرى.

متجددة من مسلسل العنف الدموي والاستفزاز لمشاعر مئات الملايين من المسلمين حول العالم، وفي تجاهل مستمر لنداءات المجتمع الدولي، وعلى رأسها دعوات أعضاء مجلس الأمن التي طالبت بضرورة التهئة خلال ذلك الشهر الفضيل.

ومن هنا نرى أنه بات لازماً قيام مجلس الأمن بمسؤولياته عبر إدانة هذه الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها قوات الاحتلال؛ والضغط على السلطة القائمة بالاحتلال لمنعها من المساس بالوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى أو محاولة تغييره، بما يشمل احترام مكانة الحرم القدسي الشريف؛ وتأكيد حق دولة فلسطين في السيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة إضافة إلى أنه ليس لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أي حق في المدينة ومقدساتها أو سيادة عليهما.

وبعد عدة أيام، سنشهد إقامة مناسبة خاصة في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة إحياء للذكرى الخامسة والسبعين للنكبة، التي سُطرت خلالها صفحات متعددة لأجيال متعاقبة رزحت تحت الظلم المتواصل الناتج عن عجز المجتمع الدولي عن إيجاد آلية فاعلة لإنفاذ القرارات الصادرة عن مختلف أجهزة الأمم المتحدة منذ عام 1948. فعلى الرغم من تعدد الجهود الدولية والإقليمية ومبادرات السلام وقرارات الشرعية الدولية، فإن الوقائع المرصودة على الأرض، من ترد غير مسبوق لأوضاع الشعب الفلسطيني الأبي، وبشكل خاص اللاجئين، وتزايد وتيرة استخدام العنف الممنهج والتضييق غير القانوني على حقوقه والارتفاع المحموم في عمليات الاستيطان غير القانونية وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والممتلكات ومواصلة فرض الحصار على قطاع غزة، كلها تؤكد استمرار منطق العقليّة الصفرية لحكومات الاحتلال.

وقد تجلّى ذلك بصورة بارزة في الحكومة الحالية التي يمكن تصنيفها بأنها من أشد وأعتى الحكومات تطرفاً في العقود الأخيرة. هذا علاوة على كونها الأكثر ابتعاداً عن التعاطي مع الجهود الدولية الساعية للسلام والأشد تملصاً من تطبيق الحدود الدنيا لالتزاماتها الدولية. فباتت محاولات التواصل الدولي معها سعياً لخفض التوترات

غير المشروع الذي تمارسه إسرائيل بكل المقاييس فصلا عنصريا. إننا معتادون على الحقائق التي يواجهها الشعب الفلسطيني ولا يمكننا تجاهلها. فهي تسبب لنا ألما عميقا، ولهذا السبب نوجه نداء عاجلا آخر إلى المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن هذا، لكي يتصرف. ويجب مساءلة السلطة القائمة بالاحتلال على الأعمال المستمرة التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة.

وينبغي ألا ينتظر الشعب الفلسطيني أكثر مما انتظر من أجل نيل حريته والعدالة وفرصة للتعايش السلمي في دولة متصلة الأراضي وفقا لحدود ما قبل عام 1967. وإذ نقرب من العام الخامس والسبعين للنكبة، وإذ يبدو السلام العادل بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى بسبب المخاطر المتزايدة، فإن على مجلس الأمن واجب منع وقوع كارثة أخرى من هذا القبيل ووضع حد للإبادة الجماعية وحماية الأشخاص الضعفاء والسعي إلى تحقيق العدالة قبل فوات الأوان.

إن مسؤولية الأمم المتحدة عن حل قضية فلسطين مسؤولية دائمة. ولذلك، فإننا نؤيد جميع العمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة والموجهة نحو التوصل إلى حل لهذه المسألة المعقدة ونحترمها احتراما كاملا. إن الانتهاك الصارخ المستمر للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يحرم الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الأساسية. وممارسة الضم المستمر للمستوطنات وتوسيعها بلا هوادة أمر لا يمكن الدفاع عنه، وإذا كنا نقدر جيدا حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، فيجب علينا أن نبدي التزاما حقيقيا وثابتا بقضيته العادلة بأن نعمل بشعور بالإلحاح.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة نوروز (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ 120 الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

في البداية، أهني الاتحاد الروسي على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأعرب عن تقديري للفرصة التي أتيتت للحركة لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أهني الاتحاد الروسي على ترؤسه مجلس الأمن هذا الشهر وعلى عقد جلسة اليوم الهامة. وأشار المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بوزير الخارجية، المالكي، في هذه الجلسة الحسنة التوقيت، وبالمثل أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على الإحاطة التي قدمها لنا في وقت سابق. وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والبيان الذي سيدلى به باسم حركة عدم الانحياز.

تجري مناقشة اليوم المفتوحة على خلفية عام اتسم باستمرار الظلم واشتداد الصراع وتوسيع المستوطنات. لقد أقيمت الأمم المتحدة قضية فلسطين قيد نظرها منذ عام 1947، عندما قررت، بموجب قرار الجمعية العامة 181 (د-2)، تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، مع وضع القدس تحت نظام دولي خاص. وبهذه الطريقة، اعترفت الأمم المتحدة، على مدى الأعوام الـ 76 الماضية - وأكرر، 76 عاما - بالحل القائم على وجود دولتين وفقا لحدود عام 1967 بوصفه الطريق نحو السلام العادل والدائم.

وفي رسم هذا الطريق إلى السلام، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن طائفة واسعة من القرارات التي تدين احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، وتصفه بأنه غير قانوني، وتدعو إلى حل عادل ودائم يراعي الشواغل المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. إن أولوية حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير أمر أساسي لحل قضية فلسطين.

وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير حق عالمي وراسخ في ميثاق الأمم المتحدة. ويجبرنا التزامنا بميثاق الأمم المتحدة على مساءلة إسرائيل عن الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي الذي دام 56 عاما، وهو أمر مثبت على نطاق عالمي أيضا. ويمكن النظر إلى هذا الاحتلال من خلال عدة مناظير، بما في ذلك التمييز العنصري والاضطهاد الراسخين والمنهجيين.

ولدى ناميبيا، بوصفها بلدا له تجربة احتلال استعماري حية، فهم واضح لما يشكل الفصل العنصري، ويشكل الاحتلال الاستعماري

لتحقيق نتيجة عادلة على أساس حل الدولتين بناء على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، ويكفل استيفاء الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة 194 (د-3). ولذلك، تكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى الاحترام الكامل للقرار 2334 (2016) وإلى التنفيذ الفعال لأحكامه والتزاماته، ولا سيما من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، ويشمل ذلك التزامات الدول فيما يتعلق بالتمييز، وهو أمر أساسي لضمان المساءلة.

وتشدد الحركة أيضا على ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية، بما في ذلك جهود مجلس الأمن، الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وإلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل. وبالمثل، تواصل الدول الأعضاء في الحركة الدعوة إلى الاحترام الكامل لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة وتنفيذها، بما فيها تلك التي تتعلق بالوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ووضع القدس الشرقية المحتلة. وفي ذلك الصدد، تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ إزاء الحالة المتدهورة ميدانيا، حيث يتصاعد العنف والاستفزاز والتحريض، ولا سيما عنف المستوطنين وإرهابهم، مما أدى إلى خسائر مأساوية في أرواح المزيد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن احتجاز آلاف المدنيين الفلسطينيين وتجاوزات أخرى لا حصر لها لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي.

ويجب اتخاذ إجراءات فورية للمساعدة على نزع فتيل تلك الحالة المتفجرة. ويجب أن يشمل ذلك وقف جميع التدابير الانفرادية وغير القانونية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك انتهاكات الوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس وأماكنها المقدسة، أعمال استفزازية وخطيرة ومدمرة لآفاق السلام. ونكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة المسيحية

لقد اعتمد وزراء حركة عدم الانحياز، خلال اجتماعهم الوزاري الذي عقد على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، في 21 أيلول/سبتمبر 2022، إعلانا سياسيا أكدوا فيه، في جملة أمور، أن الحل العادل والدائم والسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال الحركة وأن يظل مسؤولية دائمة للأمم المتحدة إلى أن يتم حلها على نحو مرض وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المعتمدة دوليا.

وفي هذا الصدد، تؤكد الدول الأعضاء في الحركة مرة أخرى أن هذا الظلم التاريخي المستمر، مع عقود من الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى في صميمه، يظل يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ومع استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال، فإن الشلل الدولي الذي طال أمده بشأن هذه المسألة أمر لا يغتفر.

إن الإجماع الدولي على الحل العادل ثابت وواضح، وهناك وفرة كبيرة من الأدوات السياسية والدبلوماسية المتعددة الأطراف لتعزيز التوصل إلى حل عادل وسلمي. ويجب علينا أن نستخدمها بمسؤولية، ونحن في حركة عدم الانحياز على استعداد للقيام بذلك ونحث مجلس الأمن على التصرف فورا وتحمل مسؤولياته في هذا الصدد.

ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بواجبه بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين وأن يعمل على تنفيذ قراراته. ولا يمكن أن تكون قضية فلسطين الاستثناء في القانون الدولي ولفاعلية مجلس الأمن. ويدعو أعضاء الحركة مجلس الأمن إلى التغلب على شلله بشأن قضية فلسطين من أجل إيجاد حل عادل لهذا الصراع والظلم المأساوي اللذين طال أمدهما. فلن يفتح ذلك عهدا جديدا للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والمنطقة فحسب، بل سيعيد المصادقية إلى هذه الهيئة ونظامنا الدولي ككل.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن القرار 2334 (2016) يوفر طريقا صالحا نحو السلام، ويحدد المتطلبات والمعايير الأساسية

إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، لا تزال تقوم بدور لا غنى عنه في تخفيف محتهم ونحث المجتمع الدولي على تزويد الوكالة بالتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به. ويجب أن يكون ضمان استمرارية الأونروا وإسهامها الكبير في الاستقرار الإقليمي شاغلا للمجلس.

وبما أن إسرائيل قد تخلت بوضوح عن التزاماتها بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، فإن الحركة تكرر أيضا دعوتها التي طال أمدها إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من أجل ردع الانتهاكات وتعزيز الأمن البشري للسكان الخاضعين للاحتلال ومنع فقد المزيد من الأرواح البريئة.

وفي هذا الصدد، تكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء انعدام المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي قد يشكل الكثير منها جرائم حرب. ويجب على إسرائيل أن تمتثل للقانون الدولي ويجب أن تُحاسب على ازديادها الصارخ للمجلس والتزاماتها القانونية الدولية. فغياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب وتكرار الجرائم وزعزعة الاستقرار على أرض الواقع، مما يقلل من احتمالات السلام. ولذلك، تواصل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الدعوة إلى اتخاذ إجراءات دولية لضمان وقف الانتهاكات المنهجية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومساءلة مرتكبيها.

فيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد الحركة من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستخضعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1981 الذي يرمي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي والهيكلي المؤسسي هناك، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لتطبيق ولايتها وإدارتها فيه، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وفي هذا الصدد، وتمشيا مع الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز، تطالب الحركة مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار 497 (1981) وأن

والإسلامية في المدينة وحمايتها ولجميع أحكام القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة.

وتشيد حركة عدم الانحياز بجهود الملك محمد السادس، عاهل المغرب، بصفته رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وترحب بالنداء المتعلق بالقدس الذي وقعه الملك محمد السادس والبابا فرنسيس في الرباط في 30 آذار/مارس 2019، والذي شدد فيه على الدور المهم للقدس بوصفها مدينة للتسامح والاحترام المتبادل بين أصحاب الديانات التوحيدية الثلاث، فضلا عن ضرورة الحفاظ على خصوصياتها ومعالمها كمدينة للتعايش السلمي.

وفي ذلك الصدد، تكرر الحركة رفضها للضم المزعوم من جانب إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة وتشدد على وجوب الإدانة القاطعة للتهديدات المستمرة بالضم من قبل المسؤولين الإسرائيليين والأنشطة الاستيطانية المتواصلة والتشريد القسري للأسر الفلسطينية من منازلهم وأراضيهم. ويجب رفض أي تدابير من هذا القبيل على الفور باعتبارها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني ويجب الرد عليها بتدابير صارمة للمساءلة عن هذه الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير قانونية مضادة.

ولا تزال الحالة في قطاع غزة، ولا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة هناك، تثير قلقا بالغا لدى الحركة. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي لا يزال يلحق معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية رهيبية بأكثر من مليوني طفل وامرأة ورجل فلسطيني في غزة. ويجب معالجة تلك الأزمة بصورة شاملة وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 1860 (2009).

وفي ظل عدم التوصل إلى حل، تجدد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيون. وتؤكد الحركة من جديد أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)،

بولاياته الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذه المرحلة، ينبغي لنا، كمجتمع من الأمم، أن نشارك بصورة مجدية لوقف الوفيات والنزوح وفقدان الممتلكات وكبح الخوف الهائل المترسب في أذهان الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء في المنطقة. وبعد عقود من اعتماد الجمعية العامة لخطة التقسيم في قرارها 181 (د-2)، لا يزال الفلسطينيون والإسرائيليون عرضة للعنف والصراع مما يؤدي إلى وفيات وصدمات وتشريد وكرب لا يوصف. وفي هذا الصدد، تدعو سيراليون مجلس الأمن إلى تنفيذ قراراته المتعلقة بالمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية واستكشاف جميع السبل الدبلوماسية والسياسية الممكنة التي يمكن أن تؤدي إلى عملية سلام موجهة نحو تحقيق حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام.

وتحث سيراليون كلا من إسرائيل وفلسطين على الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات وإثارة العنف. ونتعاطف في هذا الصدد مع ضحايا العنف الذي طال أمده. وندين تصاعد العنف والتحريض وجميع الأعمال الأخرى التي تبطل جهود السلام وتتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ونقر بمحنة اللاجئين الفلسطينيين ونكرر التأكيد على الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية إلى الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والمسنين والأطفال والشباب، من خلال وكالات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية التي يمكن أن تكفل حقهم في الحياة والحرية والازدهار.

وفي الختام، تدعو سيراليون إسرائيل وفلسطين إلى النهوض بمسؤوليتهما المشتركة عن بناء الثقة المتبادلة وتعزيز إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، بروح التوافق الدولي وعلى أساس حل عادل ومقبول للطرفين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون أي حل للآزمة الحالية متسقا مع القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وعمل المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط،

تتسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967 تنفيذا للقرارين 242 (1967) و 338 (1973).

وعلاوة على ذلك، تشدد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على ضرورة أن تتسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 1559 (2004) و 1701 (2006).

ختاما، نغتتم الحركة هذه الفرصة لتكرر دعوتها إلى بذل جهود دولية جماعية لدعم القانون الدولي من أجل وضع حد لهذا الظلم التاريخي والخطير. وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من جديد التزامها بتشجيع إيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين بجميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، وتؤكد مرة أخرى دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة. كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على ما قدمه من معلومات مستكملة.

إن الحوادث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط فيما يتصل بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني دليل على أن تكرارها يظل أمرا لا مفر منه وأنها ستظل تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين إلى حين تبني نهج كلي وشامل لإزاء الصراع.

ولا يزال هذا الصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط يقوض كل جهد يبذله مجلس الأمن لدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوفاء

والمجتمع الدولي لتحسين الظروف الاقتصادية وبناء المؤسسات الفلسطينية لدولة فلسطينية. وما زلنا ملتزمين بذلك العمل حتى في هذه الأوقات الصعبة جدا. ولذلك، استدعو النرويج في الأسبوع المقبل مجموعة المانحين إلى الانعقاد في اجتماع في بروكسل، يستضيفه الاتحاد الأوروبي. وسيقوم الطرفان والمجتمع الدولي معا باستعراض الحالة المالية البالغة الخطورة للسلطة الفلسطينية وتحديد أهداف لضمان قابلية الحل القائم على وجود دولتين للتطبيق.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بحضور السيد المالكي في وقت سابق من هذه الجلسة (انظر S/PV.9309).

إنها إدانة لنا جميعا أننا كافحنا لأكثر من سبعة عقود لإيجاد حل عادل وسلمي للحالة في فلسطين. ولطالما دعت سري لانكا إلى مواصلة تقديم الدعم لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وتدعو المجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية إلى بذل جهود متجددة للتوصل إلى حل دائم، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن حل الدولتين، على أساس حدود عام 1967، في أقرب وقت ممكن.

يقال إن السلام لا يمكن فصله عن الحرية لأنه لا يمكن لأي منا أن يعيش في سلام ما لم يكن متمتعا بحريته. ويمكن للمرء أن يلاحظ أن تلك هي الرغبة المفيدة التي أعرب عنها الأمين العام وممثلو العديد من الدول الأعضاء في البيانات مؤخرا والتي أشارت إلى أن أي محاولة لضم أراضي دولة من جانب واحد من قبل دولة أخرى تشكل انتهاكا للقانون الدولي. ومن الواضح أن احتلال أي إقليم بالقوة يستتبع مسؤوليات دولية ويجعل القوة المحتلة خاضعة للمساءلة. ومما يؤسف له أننا علمنا بالاستحواذ القسري على الأراضي والموارد الطبيعية العربية بلا هوادة. لقد سمعنا عن الحصار والإغلاق المستمر منذ 15 عاما لقطاع غزة، الذي يوصف بأنه سجن مفتوح.

كل ذلك كان له تأثير خطير على حياة الفلسطينيين وربما حتى على الإسرائيليين. ويشعرنا بالحزن أن نسمع عن الأثر المدمر للعنوان المستمر على الأطفال. ولم يمض وقت طويل على اعتماد

مسترشدا بالمبادئ الشاملة لنبد العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

لا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية في الشرق الأوسط. إن التوترات التي شهدناها مؤخرا خلال شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي كان من الممكن أن تخرج بسهولة عن نطاق السيطرة، مع عواقب بعيدة المدى على المنطقة بأسرها. وننتهي على الطرفين لإسهامهما في وقف التصعيد. وقد أظهر الهدوء النسبي الذي ساد الحرم الشريف/جبل الهيكل منذ نهاية شهر رمضان أنه حتى خلال فترات التوتر الشديد من الممكن تجنب التصعيد الخطير. ونقر أيضا بجهود الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في المنطقة. ستظل هناك حاجة إلى هذا التأثير المهدئ في الأسابيع المقبلة. ونرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما في اجتماعي العقبة وشرم الشيخ وتدعو الطرفين إلى تنفيذ التزاماتهما. وما زلنا نحث إسرائيل على مراعاة الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك دور الأردن في الوصاية.

لقد انقضت خمسة وسبعون عاما منذ أن اعتمدت الجمعية العامة خطة لتقسيم فلسطين من خلال قرارها 181 (د-2). وصوتت النرويج لصالح إقامة دولة إسرائيل في عام 1947 واعترفت بها في عام 1949. وعلاوة على ذلك، صوتت النرويج أيضا، قبل 75 عاما، لصالح إقامة دولة فلسطينية، وما فتئت ملتزمة بحل الدولتين منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية في الوقت الراهن تبدو قاتمة، فإن النرويج لا تزال تعتقد أن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الأمثل لضمان الأمن وحقوق الإنسان لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن حق الشعبين في تقرير المصير.

والنرويج، بوصفها رئيس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، تواصل العمل بنشاط مع الطرفين

ونقدر أنه من الصعب تحدي القوى والمصالح القائمة عندما ترفض الاستماع إلى الأصوات الأخلاقية للمجتمع المدني وأهدافها، ولكن يجب أن نستمر في التشجيع على اتباع درب السلام.

توجد حاجة دائما للتفكير مليا فيما إذا كان يمكن فعل المزيد سعيا إلى حل هذه القضية التي طال أمدها. وعلينا أن نجد سبيلا للمضي قدما، وأن نجد مخرجا من هذه الكارثة المستمرة. ويبدو أن هذه الرؤية تركز بوضوح على الرغبة في مساعدة شعب فلسطين وعلى الاعتبارات السياسية الحقيقية للطرف الآخر. والكثير ممن يؤيدون الحل القائم على وجود دولتين بوصفه التسوية المثالية ربما يقولون ذلك بصدق، ولكنه في الوقت نفسه أدى بنا هذا نحن الدبلوماسيين والسياسيين إلى أن نظل غير فعالين. وقد وضعت تلك الصياغة كأفضل حل، رغم أنها قد لا تكون مرضية تماما.

إن آمالنا ودعاءنا كلها ستتبدد إذا لم تعمر قلوبنا بالإيمان من أجل إحلال السلام في تلك الأرض المباركة. ولا يمكننا أن ننتظر أكثر من ذلك بكثير؛ ولا يمكننا أن نسمح للمسألة بأن تتصاعد أكثر من ذلك. وتتمنى سري لانكا لفلسطين سلاما حقيقيا، وهو سلام طال انتظاره.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يسعدني الترحيب بمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على ترؤسه جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم، وأقدم بالشكر أيضا للوفد الدائم للاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. نرحب أيضا بمعالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين الشقيقة. أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية القيمة.

إن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من صراعات طال أمدها، مع ما تتطوي عليه تلك الصراعات من تداعيات اجتماعية واقتصادية، يتطلب توحيد الجهود لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ونبذ العنف والتعصب، والعمل المشترك من أجل إحياء آفاق السلام العادل وتحقيق

مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 الذي أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء استمرار الوضع في الأراضي العربية المحتلة. وأكد المجلس من جديد التزامه الثابت برؤية الحل القائم على وجود دولتين يمكن بموجبه لدولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، أن تعيشا جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويشدد ذلك الالتزام أن كلا الشعبين يحق لهما التمتع بتدابير متساوية من الحرية والأمن والملكية والكرامة، ويلاحظ كذلك أن استمرار العدوان، بغض النظر عن مصدره، أمر خطير ويعرض إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين للخطر.

ولا يسعنا إلا أن ننثي عن جميع الإجراءات الأحادية التي تعوق السلام، وأن ندين هذه الأعمال، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وندعو جميع الأطراف إلى إدانة هذه الأعمال إدانة قاطعة والامتناع عن التحريض على العنف. ونحث جميع الأطراف على التزام الهدوء وضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والخطاب التحريضي. وعلينا أيضا أن ننثي عن التمييز والتعصب وخطاب الكراهية بدافع العنصرية أو الموجه ضد الأشخاص الذين ينتمون إلى طوائف دينية. يجب أن نقف بحزم في دعوتنا إلى احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. ولم يلاحظ المجلس إلا مؤخرا الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الهامة التي بذلت ودعت إلى وقف عاجل لأي نشاط من شأنه أن يضر بعملية السلام. ومما يؤسف له أن الشهر الأقدس لكلتا الطائفتين لم يمر بسلام. ولذلك نكرر النداءات الموجهة إلى جميع الأطراف للامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في الأماكن المقدسة وحولها. ونقدر حدوث تغييرات جذرية ليس فقط في إسرائيل وفلسطين في السنوات الأخيرة، بل أيضا في المنطقة بأسرها. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى النظر في حوار جديد بشأن تلك المسألة التي لا نهاية لها، أولا وقبل كل شيء فيما يتعلق بالتغيرات الكبيرة على أرض الواقع في السنوات الأخيرة.

أخيرا يمكن القول أن قصة فلسطين، منذ البداية وحتى الآن، تبدو أنها موسومة، بكل ظلال الاستعمار، وأن النزعة التي يتعامل معها المجتمع الدولي متعددة الجوانب، ويصعب فهمها، بل ويصعب حلها.

الأمن والاستقرار في المنطقة، بحيث يلبي آمال وتطلعات شعوبها في الرخاء والتنمية الشاملة والمستدامة.

وتؤكد مملكة البحرين مجددا مركزية القضية الفلسطينية وأهمية الحفاظ على عملية السلام والجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إقامة

الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، ووفقا لمبادئ القانون الدولي ومبادرة السلام العربية.

تشدد تؤكد مملكة البحرين على أهمية الاستمرار في توفير الحماية للمصلين في المسجد الأقصى والأماكن المقدسة الأخرى في القدس، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم هناك، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وضرورة احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في إدارة ورعاية وحماية الأماكن المقدسة.

لقد رحبت مملكة البحرين بالبيان الثلاثي المشترك الصادر عن المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية بوساطة جمهورية الصين الشعبية. وتأمل مملكة البحرين أن يشكل هذا الاتفاق خطوة إيجابية نحو حل الخلافات وحسم جميع النزاعات الإقليمية من خلال

الحوار والدبلوماسية، وإقامة العلاقات الدولية على أساس التفاهم والاحترام المتبادلين، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية.

تعرب مملكة البحرين عن أسفها العميق إزاء المواجهات المسلحة الدائرة في السودان الشقيق وتداعياتها الخطيرة على سلامة وأمن المواطنين السودانيين والمقيمين في السودان. وندعو الأطراف السودانية إلى تغليب الحكمة والعقل ووقف الاشتباكات المسلحة وعدم التصعيد للحيلولة دون إراقة الدماء، واللجوء، بدلا من ذلك، إلى الحوار للتوصل إلى حل سياسي يحفظ أمن السودان واستقراره ويحمي مصالح الشعب السوداني الشقيق.

في الختام، تؤكد مملكة البحرين مجددا ضرورة مواصلة التعاون والتنسيق المشترك لدعم كافة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول سياسية توطد دعائم السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية، بما يعود بالنفع على جميع دول وشعوب العالم.

رفعت الجلسة الساعة 18/20.